الفصل الثـــــالث

الســادات "و معاهدة السلام" المصرية الإسرائيلية

- استراتيجية ما بعـد كامـب ديفيـد .
- تحليـل مضمون مـواد المعاهـدة و تداعيـاتهـا .

obeikandl.com

obeikandl.com

بعد أن انتهينا من عرض وتحليل مضمون اتفاقيتي كامب ديفيد وانعكاساتها تصل بنا الدراسة في هذا الفصل إلى الجولة الأخيرة من رحلة المفاوضات التي توجت بعقد " معاهدة السلام " بين مصر و إسرائيل ، وسنحاول تتبع مسار المباحثات وتسلسل الأحداث : بدءا من مرحلة الإعداد التي أعقبت كامب ديفيد ، وارتكازا على تحليل وتفسير نصوص المعاهدة وملحقاتها ، وصولا إلى اختتامها واستكمالها بالوقوف على أخطارها وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية .

أولاً : استراتيجية ما بعد كامب ديفيد :-

باختفاء أضواء احتفالات واشنطن بإنجازات كامب ديفيد تحتم على الزعماء الثلاثة وبخاصة السادات مواجهة الحقيقة لأبعاد وتداعيات ما تم التنازل عنه في كامب ديفيد ، وبخاصة الفشل في إثبات مبدأ الربط بين جبهة سيناء والمشكلة الفلسطينية ، فكان عليه محاولة إصلاح ذلك الخطأ وتدارك هذا الإخفاق وتبريرما وصلت إليه اتفاقات كامب ديفيد[1] ؛ لتمريرالجولة الأخيرة واستكمال الشوط لمنتهاه .

ولعل أهم إنجاز أفرزته قمة كامب ديفيد هو فتح طريق السلام بلا عودة بين مصر و إسرائيل ، وهو ما كان كفيلا بتغيير الطبيعة السياسة والعسكرية الاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله ؛ فالسلام بين مصر و إسرائيل يعني ضمن أمورعديدة استحالة نشوب حرب إسرائيلية عربية كبرى أيا كان موقف سوريا أو الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية . لما لعزل مصرمن تداعيات وانعكاسات بالغة الأثر على المنطقة بأسرها . وبناء على ذلك تم إعادة ترتيب أولويات الصراع العربي/ الإسرائيلي فتوارت القضية الفلسطينية ـ جوهر الصراع سابقا ـ لتصبح " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض ومحور ارتكازها . ولا مانع مع الحفاظ على الشكليات ، والإيهام بأنه مازالت الدعوة مفتوحة للمشاركة الأردنية في محادثات الحكم الذاتي وحل المشكلة الفلسطينية [2].

1- William , Quandt , Camp David , p 262 .
2- Ibid , pp 262 , 263. (2)

وفي ظل تطورات الظروف الإقليمية والدولية بدت إتمام مفاوضات" معاهدة السلام " بشكل عاجل ضرورة وحتمية . وهو ما كان مدفوعا إليه كل من كارتر و السادات معاً ، أما الشريك الثالث فكان له رأي آخر فاختار الاتجاه المضاد بأن يبطئ من سرعة المفاوضات حتى لا تمارس واشنطن أية ضغوط على إسرائيل ، فكان بيجن بارعا في استغلال الوقت كسلاح استراتيجي هام ذى حدين منذ البداية ، فمن جهة مثل الوقت ضاغطا هاما في زيادة متاعب السادات وتعميق عزلته ، فضلا عن تمزيق الوطن العربي . وعلى الجانب الآخر كان بيجن مدركا منتبها لإيقاعات السياسة الأمريكية ؛ فعلى الصعيد الداخلي ارتأى أفضلية ألا تبدأ المفاوضات وبخاصة مباحثات الحكم الذاتي حتى وقت متأخرمن عام ١٩٧٩عندما يكون لدى كارتر مشاغل أخرى ولن يود حينئذ أن ينغمس في مواجهة مع إسرائيل . مضافا إلى ذلك إدراك بيجن لاهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن [١] .

واستكمالا لذلك كان السادات في موقف أضعف من بيجن في نواح كثيرة- مما سيؤثر حتما على نتيجة المفاوضات - مما فرض على السادات الانتظار، وألا يتخذ من جانبه أي تصرف يبدو في الاتجاه المضاد ؛ و إلا ضاعت سيناء ولن يكسب السادات شيئاً مقابل مبادرته التاريخية ، وتتبدد آماله في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجيا الأمريكية [٢]. فجمد السادات نفسه تفاديا لانهيار مفاوضات السلام بسبب أي تصرف من جانبه . وبذلك فقد آلت كل خيوط اللعبة السياسية في يد بيجن ليصبح صاحب القرار سواء باستمرار المفاوضات أو انهيارها .

١- كانت واشنطن تستعد للتصديق على اتفاقية سولت ٢ ، التي من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية السوفيتية ، بجانب تداعيات سقوط شاه إيران والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي [بيروت : معهد الإنماء العربي ، د . ت] ، صـ ٩٣ .

٢- وهو ما قد سبق التحذير منه أثناء مباحثات كامب ديفيد . انظر ،
. William . B, Quandt , Camp David , p 262 – 263
وانظر كذلك ، حزب التجمع الوطن التقدمي ، بيان حول مؤتمر كامب ديفيد والمسار الراهن للقضية الوطنية ، مرجع سابق ، صـ ٣- ٤ .

ولنزع فتيل الأزمة قررت واشنطن استغلال الرد على أسئلة الملك حسين كوسيلة لإعطاء تفسيرات عمومية للإطار الخاص بالفلسطينيين متحررة لاتفاقات كامب ديفيد ؛ بهدف تبديد ارتياب الأردن والسعودية وكسب تأييدهم لاتفاقات كامب ديفيد لمساعدة السادات ، مع إيهام عرفات بأن المشكلة ليست في اتفاق كامب ديفيد ، بل الأهم من ذلك هو ما وراء كامب ديفيد ؛ بغرض طمأنة الفلسطينيين و تنقية الأجواء لتمرير الجولة التالية من مباحثات السلام وكان ذلك تعلقا بالأماني إلى حد بعيد فقد نسفتها تصريحات بيجن [1] .

وعلى أي حال فقد اتفق الزعماء الثلاثة على وضع استراتيجية ما بعد كامب ديفيد ومسارالمرحلة المقبلة من المفاوضات . فكان من المقرر أن تبدأ حينئذ مرحلة الصياغة التفصيلية ، وملء فراغات كامب ديفيد وهى مهمة تبدو فنية إلا أنها عملية معقدة تستلزم أن تخاض خلالها معارك سياسية ضارية وأن تبذل محاولات لتنقيح الإطار الأساسي للمفاوضات . فبرغم أن اتفاقات كامب ديفيد تعتبر حدا فاصلا في مفاوضات السلام ، إلا أنه بقي الكثير مما يتعين عمله لإنجاز السلام على أرض الواقع .

١- <u>مباحثات بلير هاوس</u> :-

بدأت مباحثات بليرهاوس بواشنطن في الثاني عشر من أكتوبر١٩٧٨باجتماع الوفود الثلاثة برئاسة وزراء الخارجية لبحث وضع الخطط العملية لتنفيذ اتفاقات كامب ديفيد . وقد تم استخدام نفس الأسلوب الذي ثبت نجاحه في كامب ديفيد ؛ حيث قدم الوفد الأمريكي مسودة معاهدة مرفقة بملاحق حول الترتيبات السياسية والعسكرية التفصيلية كوثيقة عمل بأن يطلب من كل جانب التعليق على المشروع الأمريكي . على ألا يتم إدخال تغييرات في

١- راجع ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ١٦٣ . أما عن خطاب فانس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩ سبتمبر ، والسماح بالإشارة إلى القضية الفلسطينية وموقف واشنطن الثابت تجاه المستوطنات وطمأنة الفلسطينيين بأن الحل التفاوضي يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتأكيد على أنه لن يكون هناك أي اتفاق سلام عادل أو مأمون إذا لم تحل مشكلة الفلسطينيين بأوسع مفهوم ، انظر مخطط الخداع الإسرائيلي الذي باركته وقادته واشنطن . سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٣ – ٦٤ . أما أسئلة الملك حسين والرد عليها انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ملاحق ، صـ ٤٣٧ – ٤٤٤ .

النص إلا بواسطة الجانب الأمريكي وحده بعد التشاورمع الآخرين وكانت وسيلة النص التفاوضي الوحيد من الوسائل المنهجية التي ثبت قبولها [1].

ومع بدء المفاوضات بدا أن عدة قضايا ستكون موضع نزاع الطرفين طوال مدة المباحثات ؛ **أما القضية الأولى :** فتمثلت في مسألة الربط بين تنفيذ "معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية وبين التقدم في محادثات الحكم الذاتي والترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة . على أن يكون هذان الأمران متزامنين مع الانسحاب المرحلي من سيناء خلال تسعة أشهر من توقيع المعاهدة .

ومع سير المفاوضات ثبت أن مسألة الربط ستكون من أصعب القضايا، فاستمر الجدل حول موعد لإتمام مفاوضات الحكم الذاتي حتى عشية توقيع المعاهدة في مارس ١٩٧٩ . **وكانت القضية الثانية** : تدور حول مسألة توقيت الانسحاب المرحلي ، وتزامنها مع تطبيع العلاقات . وفي هذا الصدد اقترح الوفد المصري تسلسل الخطوات في عملية تطبيع العلاقات يبدأ بالاعتراف الدبلوماسي يليه فتح السفارتين ثم تبادل السفراء وفتح القنصليات ، وهكذا على أن يتزامن مع مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء - وبهذا التسلسل يخلق قوة ضغط لضمان الالتزام الإسرائيلي بجدول الانسحاب - كما تُمدد فترة تنفيذ المعاهدة بالتوازي مع محادثات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع [2]. وعلى النقيض كان الوفد الإسرائيلي يطالب بتبادل السفراء فور إتمام انسحاب المرحلة الأولى [خط العريش- رأس محمد] وأصبح توقيت تبادل السفراء فكرة متسلطة على الإسرائيليين - لما لذلك من أبعاد يدركونها جيداً- مع رفضهم لأي شيء يتضمن ربط تنفيذ المعاهدة بالتقدم حول الحكم الذاتي للفلسطينيين ، أو مسألة السلام الشامل . بحجة أن المعاهدة يجب أن تستقر على قاعدتها الخاصة [3] ، أما **القضية الثالثة** فتتعلق بأولوية الالتزامات بأن تتضمن المعاهدة نصا صريحا يحدد أن

١- انظر ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ ١٧١ - ١٧٢ . كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٧٦ .

٢- سيروس فانس ، خيارات صعبة ، صـ ٦٥ .

٣- المرجع نفسه ، صـ ٦٥ . كذلك ، صحيفة هآرتس الإسرائيلية عددها الصادر بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٧٨ ، نقلا عن محمود سويد ، خلفية القرار الإسرائيلي .

التزامات « معاهدة السلام» المصرية / الإسرائيلية لها الأولوية على اتفاقيات مصر الدفاعية مع الدول العربية الأخرى في حالة أي حرب عربية إسرائيلية في المستقبل ، وكانت حجة إسرائيل أنه بمقتضى القانون الدولي فإن التزاما دوليا أسبق له الأولوية على معاهدة السلام مما يلزم مصر بالوفاء بالتزاماتها باتفاقياتها الأسبق دون أن تخل بالمعاهدة . لذا فإن هذه المادة هي لب المعاهدة و بدونها تكون المعاهدة لاغية وبدون مضمون . لذلك فإن على مصر أن تصرح بلغة لا تقبل الالتباس أن « معاهدة السلام» المصرية / الإسرائيلية لها الأسبقية على أي اتفاقات دولية أخرى[1]. مما يعني تقييد مصر بالمعاهدة بغض النظرعما يحدث على الجبهات الأخرى وبخاصة الجبهة الفلسطينية . وهو ما يؤكد أن إطار السلام ما هو إلا خدعة إسرائيلية قبلها السادات كثمن شكلي للسلام المصري / الإسرائيلي مع الإدراك الكامل لاستحالة تنفيذه .

وإلى جانب هذه المشاكل الصعبة المتعلقة بالمبادئ كانت هناك أيضاً بعض التفاصيل المعقدة ، لعل أهمها حق إسرائيل في الحصول على نفط سيناء ووجوب الضمان الأمريكي لذلك ، كما كان هناك صعوبات حول ترتيبات الأمن في سيناء ، وحول طبيعة ومهام وسلطات قوات الأمم المتحدة في سيناء وأهمية التمييز بين المراقبين الذين سيشرفون على تنفيذ بنود الاتفاقية فيما يتعلق بحجم وتسليح القوات المرابطة في المناطق المحتلة وقوات الطوارئ المقرر تواجدها في مناطق معينة في سيناء ؛ بمعنى أن يكون وجودهم دائما حتى بعد إنجاز اتفاق السلام ، وأخيراً المطالبة بتعهدات مؤكدة حول حرية الملاحة والطيران عبر خليج العقبة ، واستمرار عمل محطات الإنذارالمبكر الأمريكية في سيناء ، ومسألة الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية بشأن أية خلافات حول تفسير المعاهدة [2].

وبعد عدة أيام من الاجتماعات الأولية ، كانت المحادثات لا تزال تمضي ببطء شديد وبدون أي إنجازات سوى تحقيق بعض التقدم بشأن الملاحق ، إلا أن المشاكل القائمة على المستوى السياسي ظلت كما هي . لذا قرر كارتر أن يجتمع

١- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٠٠ .
٢- موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ ٢٠٠ – ٢٠١ .

بكلا الوفدين في ١٧ أكتوبر ؛ فعرض الوفد الإسرائيلي إيماءة محسوبة بطرح فكرة أن تعجل إسرائيل أجزاء من انسحابها المرحلي وإعادة مدينة العريش خلال شهرين بدلا من التسعة أشهر طبقا للاتفاق الإطاري بكامب ديفيد . ووافق الجانب المصري على تبادل السفراء عند إتمام الانسحاب المرحلي ، أما مسألة أولوية المعاهدة على الالتزامات الدولية الأخرى ، فقد أرجئت للبحث عن صيغة مقبولة أو مبهمة ، مع مراعاة الحاجة إلى نوع من الربط بين المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة والمسألة الفلسطينية بأي شكل كان [١] . وعموما كان التقدم بطيئا ، فلم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مؤقت إلا في ٢٣ أكتوبر بعد تدخل كارتر شخصيا في قلب المفاوضات للمساعدة ومنع التهديد بالرحيل من كلا الوفدين . وكان الاتفاق مشروطا بالتصديق عليه بشأن نص المعاهدة فكان على كل وفد أن يحيل الأمر إلى عاصمته للحصول على الموافقة النهائية [٢] .

وعلى كل فلم يشمل الاتفاق مسألة الضفة الغربية وغزة [٣]؛ حيث بقيت الشقة واسعة بشأنهما ، بيد أن الوفد المصري اقترح أن يوقع السادات وبيجن على رسالة موازية تتناول الضفة و القطاع وأن تتزامن الرسالة مع المعاهدة وتلزم الطرفين بإتمام المفاوضات بشأنهما بحلول موعد محدد ، مع إجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر من التوقيع [٤] . واستجاب الوفد المصري للطلب الإسرائيلي بإدراج مادة خاصة محددة لمسألة أولوية الالتزامات ، ووافق الوفد الإسرائيلي على إدخال صيغة في مقدمة المعاهدة تعبر عن استمرار التزام الدولتين بتسوية شاملة . ولقد تم إنجاز الاتفاق على هذا الأساس .

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٥ – ٦٦ .

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٠١ – ٢٠٤ .

٣- رفض الوفد الإسرائيلي بعناد مسألة الربط بين المعاهدة المصرية الإسرائيلية بالضفة وغزة بحجة أن الفلسطينيين لن يقبلوا اتفاقات كامب ديفيد ويرفضون أيا من إجراءاتها . كما اعترض على أي وجود مصري في غزة حيث لا يوجد شيء في إطار كامب ديفيد يشير إلى دور عسكري مصري هناك ، فما تم إسقاطه في اتفاقات كامب ديفيد لا يمكن إلحاقه في معاهدة السلام التي هي قيد الإعداد ، و إلا فما كان الداعي إذن للمعارك الشرسة التي خاضها المفاوض الإسرائيلي. لمزيد من التفاصيل انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٧٢ . وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٠٧ .

٤- انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٧٨ – ٢٧٩ .

وكتب كارتر رسالة إلى السادات [في ٢٢ أكتوبر] أوضح فيها شروط المعاهدة ، كما سبق أن تم التفاوض عليها في واشنطن . وطلب أن يقبل السادات النص بشكله الراهن ، وأن يوافق أيضا على رسالة تلزم مصر بإرسال سفير إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي ، واختتم الرسالة بأنه يود زيارة الشرق الأوسط لتوقيع المعاهدة في أقرب وقت ممكن . كما أرسل كارتر رسالة إلى بيجن لطمأنته بموافقة السادات ـ التي لم تأت بعد ـ على إرسال السفير إلى تل أبيب خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي [١] .

وبدا أن كلا من الوفدين قد ذهبا إلى أبعد مما يمكن أن تقبله حكومته ؛ فوصل رد السادات إلى واشنطن [في ٢٤ أكتوبر] معربا عن استعداده للاستجابة لكارتر في عدة نقاط ، بما في ذلك تبادل السفراء بشرط إدخال بعض التغييرات على نص المعاهدة بخاصة المادة الخاصة بأولوية الالتزامات ، وأنه مصر على إعادة فتح مسائل أخرى كان من ضمنها عدم إمكانية قبول تحديد دائم للقوات في سيناء ، وإنما قبول فترة تصل إلى خمسة وعشرين عاماً ، كما أنه يجب أن تذكر المعاهدة بوضوح أن لمصر السيادة الكاملة على سيناء [٢]. كمحاولة يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ـ وهو ما لا يستقيم مع ما احتوته اتفاقات كامب ديفيد في طياتها من تنازلات صارخة ـ و لكن بعد فوات الأوان .

وفي نفس اليوم جاء رد بيجن بالموافقة على المعاهدة من حيث المبدأ ، بشرط إدخال بعض التغييرات بشأن صيغة الربط الواردة في مقدمة المعاهدة . وتعطلت مفاوضات بليرهاوس لفترة قصيرة لإجراء مشاورات الوفدين بحكومتهما ، إلى أن عادوا في ٢٦ أكتوبر للالتئام إلى طاولة المفاوضات [٣] .

وبينما كانت القاهرة وتل أبيب تنظران النصوص الأولية للمعاهدة أعلن بيجن قراره بزيادة المستوطنات في الضفة الغربية ، ليصاحب قرار مجلس

١- انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٢٨١ .
٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٨ .
٣- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٦ .

الوزراء بالموافقة على مشروع المعاهدة المطروح [١]. وعلى الفور أعلنت القاهرة أنها تنظر في استرجاع وفدها المفاوض من بلير هاوس . وهو أقصى ما أمكن السادات الذهاب إليه إزاء تصريحات بيجن وتحديه الصارخ للسادات بأن مفاوضات بلير هاوس التي تجرى بشأن " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية لا تخرج عن إطار صفقة سلام منفرد ، أما الضفة وغزة فهما خارج المفاوضات ؛ لما لذلك من أبعاد وتداعيات ، لعل أهمها زيادة عزلة السادات ، ومن ثم ضعف موقفه التفاوضي . مضافا إلى ذلك منع الأردن من المشاركة في المفاوضات الجارية [٢] . وعلى ضوء هذه التطورات كان من المفارقات إلى حد ما أن جائزة نوبل للسلام منحت في اليوم التالي لكل من بيجن والسادات ، وهي خطوة ذات دلالات واضحة لا تحتاج إلى تعليق [٣] .

وفي جو من التوتر عاد الوفدان إلى طاولة المفاوضات ، وأصر الجانب الأمريكي على عدم إعادة فتح بعض المسائل التي لم يكن واضحا أن هناك حلا مقبولا من الجانبين بشأنها [٤].

وأمام المراوغة والمساومة الإسرائيلية ، ومحاولة دفع المفاوضات إما لعقد صلح منفرد و إما فشل المباحثات سافر كل من بطرس غالي وأسامة الباز إلى القاهرة في [٣نوفمبر] للتشاور مع السادات لفض الاشتباك الذي قادت إليه المراوغات الإسرائيلية وتصلب موقفها بإثارة مسألة المستوطنات في الضفة فليس لدى إسرائيل النية للتخلي عن تلك الأراضي فلن تزيل مستوطناتها أو تظل دون وجود عسكري هناك . فعرض الحكم الذاتي على العرب في تلك المناطق يصاحبه وجود إسرائيلي مستمر ، مع إمكانية إعادة انتشار القوات وليس سحبها إلى حدود ١٩٦٧. وهو ما يعني قصرسلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع على إجراء الانتخابات فقط ، وليس تحديد سلطات ومسئوليات ، مع عدم الالتزام بتوقيتات محددة لتنفيذ الحكم الذاتي [٥].

١-موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢١٨ – ٢١٩ .
٢- بهذا الشأن راجع ، المرجع نفسه ، صـ ٢٠٩ . وكذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٠ .
٣- انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٢ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٢١ – ٢٢٢ .
٥- انظر بطرس غالي ، مرجع سابق ، ١٧٥ - ١٧٦ .انظر حديث موشى دايان أمام لجنة الخارجية و الأمن التابعة للكنيست ، محمود سويد، مرجع سابق .

وبينما كانت إسرائيل تتخلى عن التزاماتها المتواضعة بخصوص الفلسطينيين كانت الضغوط تتصاعد لاتخاذ مصر أقوى تأييد للحقوق الفلسطينية، وزادت حدة التوتر بقرارات قمة بغداد وانعكاساتها على صعيد العلاقات المصرية/ العربية من جهة ، وعلى صعيد مباحثات بلير هاوس من جهة أخرى [1] . حيث أنكرت تل أبيب أنه سيكون هناك استفتاء يشارك فيه الفلسطينيون ، كما تنصل بيجن من إمكانية انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة ، رغم ورودهما باتفاق الإطار ، مما يعني أن مجلس الحكم الذاتي سيكون مجرد هيئة إدارية فقط [2] .

وأصبح السادات عاجزا عن إقامة ربط صريح بين المعاهدة وبين تسوية شاملة ، وحتى عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بكامب ديفيد ، أمام المراوغات الإسرائيلية ، فضلا عن التهديدات العربية إذا واصل السير بالمضي قدما في اتجاه الحل المنفرد [3].

وفي ظل هذا التوتر جاء رد القاهرة الذي أخذ يتصلب بشأن مباحثات بلير هاوس كالتالي :-

1- قبل التوقيع على المعاهدة ، يجب الاتفاق كتابه على موعد إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع وسلطات ومسئوليات الحكم الذاتي وموعد انتهاء الحكم العسكري والإدارة المدنية وقيام الحكم الذاتي وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع محددة مع وجود مصري في غزة لحين استقرار الوضع في خطوات تتوافق زمنيا مع اكتمال الانسحاب من سيناء .

2- النص بوضوح على ممارسة مصر الفورية للسيادة على كل جزء تنسحب منه إسرائيل دون انتظار استكمال الانسحاب النهائي .

3- لا تلتزم مصر بأي التزامات خارج حدودها .

4- بالنسبة للنص على ترتيبات الأمن يجوز لأي طرف في المستقبل تعديلها لتخفيف القيود ، كما يلتزم الطرف الآخر بالتفاوض بشأنها .

5- المرور خلال القناة تحكمه اتفاقية القسطنطينية والقانون الدولي فقط .

١ رفض السادات استقبال وفد من وزراء خارجية الدول العربية أرسله مؤتمر القمة العربي في بغداد إلى القاهرة . راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٧٧ . وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٣ .
٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٨ .
٣- انظر قرارات مؤتمر قمة بغداد ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٢٨ .

6- جميع الصياغات الأمريكية والإسرائيلية الخاصة بأولوية الالتزامات مرفوضة ، ولا تفضيل أو معاملة خاصة لإسرائيل .

7- لا تلتزم مصر بإمداد إسرائيل بالبترول أو السماح باستغلاله ، ويجري على ثروات سيناء ما يجري على سائر الشركات العالمية دون تمييز[١] .

وتدعيما لذلك بعث السادات برسالة إلى كارتر [في ٨ نوفمبر] يعيد تأكيد كافة مبادئ كامب ديفيد ، وضرورة اتفاق لا لبس فيه بشأن ما يتعين أن يحدث في الضفة وغزة ، و إلا فإنه سيتهم بإبرام صفقه منفردة مع إسرائيل والتخلي عن القضية الفلسطينية ، فهو غير مستعد لأن يعرض نفسه لاتهامات من هذا القبيل [٢]. فإلى أي مدى وصلت هذه التحذيرات وكيف كان مصيرها ؟؟ إلا أن الرد بأنها لم تكن أحسن حظا من سابقتها كفيل بالإجابة ..

وعلى مدى الأيام الأخيرة التالية كثف الفريق الأمريكي جهوده لاستكمال نص المعاهدة وجميع ملاحقها ، علاوة على رسالة بشأن الضفة وغزة ، وكادت الوثائق أن تكتمل .

فبحلول١١نوفمبر تم عرض وثائق المعاهدة على الوفدين المصري والإسرائيلي، وكذلك الصيغة المعدلة للخطاب الجانبي حول الضفة الغربية وغزة باقتراح أن يوجه من كارتر إلى بيجن و السادات بدلا من أن يكون متبادلا بين الطرفين . ولم تكن الصيغة تلزم إسرائيل بأن تبدأ المفاوضات بعد شهرين من التصديق على معاهدة السلام بموعد مستهدف لا يتعدى نهاية عام ١٩٧٩لإجراء انتخابات الحكم الذاتي [٣] .

وبناء على ذلك طلب الوفد المصري أن تتخذ الخطوات الخاصة بالضفة وغزة في خطابات متبادلة بين مصر و إسرائيل تشتمل على التواريخ المحددة التالية ؛ بأن يتم التفاوض على طريقة إجراءات انتخابات المجلس الفلسطيني

١- كمال حسن على ، محاربون و مفاوضون ، صـ ٤٠٣ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٤ .
٣- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٩ .

خلال شهرين من بدء سريان المعاهدة ، تتم الانتخابات خلال خمسة أشهر وأخيرا تنتقل السلطة من الحكم العسكري إلى المجلس الفلسطيني المنتخب في غضون أسبوعين من إجراء الانتخابات وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية في مواقع محددة [١] .

وكان رأي الوفد الإسرائيلي فيما يتعلق بإعادة توزيع القوات الإسرائيلية في الضفة بألا ينص عليها في المعاهدة ولكن في خطابات متبادلة بين بيجن وكارتر ، علاوة على رفض إسرائيل لأي وضع خاص لمصر في غزة [٢]. أو التعجيل بالانتخابات فيها قبل الضفة الغربية . مع التذكير باقتراب مدة انتهاء تجميد المستوطنات في الضفة والقطاع [٣] . وكان رد السادات سلبا ، كما أصر على إعادة فتح صيغة المعاهدة حول الربط بين المعاهدة وبين التسوية الشاملة، وحول النص المقترح في المعاهدة [أولوية الالتزامات] وغيرها من المسائل الأخرى التي كانت قد تم حلها مؤقتا بين الوفدين فأرسل نائبه [مبارك] حاملا المقترحات المصرية ليعرضها على كارتر على النحو التالي : أنه بمجرد التوقيع على معاهدة السلام ، يتم فتح قناة السويس فوراً في وجه السفن الإسرائيلية ، مع البدء في المفاوضات حول الضفة وغزة بعد شهر من ذلك التاريخ المباشر بسحب القوات الإسرائيلية من سيناء لدى الوصول إلى اتفاق حول غزة أولا ، كنموذج يبني الثقة بالنسبة للضفة الغربية ، وكدليل ملموس على التقدم بشأن القضية الفلسطينية ، يتم تبادل السفراء بعد ذلك التاريخ بشهر ، الانتهاء من سحب القوات الإسرائيلية في مدة سنتين أو ثلاثة ، مع التأكيد على الضمانات الكتابية بخصوص الضفة والقطاع قبل التوقيع على المعاهدة [٤] . وبنفاد صبر السادات وصل الحد إلى

١-كمال حسن على ، محاربون ومفاوضون ، صـ ٤٠٤ .

٢- كانت مصر تسعى لبدء تطبيق الحكم الذاتي على غزة تحت إشرافها ليكون بمثابة بادرة لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة . ولكن اعتراف القاهرة بالخط الدولي – أولى حدود إسرائيل المعترف بها – باعتباره خط الحدود بين مصر و إسرائيل ، مع مراعاة أن قطاع غزة يقع على الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية والذي يعني الموافقة المصرية على أن الحد يقع غرب غزة وأن قوات من الجيش الإسرائيلي ستقوم على حراسته بحيث يجب على أي فرد يرغب في عبور الحدود إلى قطاع غزة أن يخضع للقوانين الإسرائيلية وهو ما لم تتخل إسرائيل عنه بأية حال ، فكان لذلك مأساته فيما بعد و حتى يومنا هذا . انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢١٧ – ١٢٨ .

٣- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٩ .

٤- جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، صـ ٩٩ ، و كذلك ، كمال حسن على ، محاربون ومفاوضون ، صـ ٤٠٧ .

أنه لا يمانع في تأخير الانسحاب من سيناء شهورا قليلة إذا كان ذلك يسمح بإجراء انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني في نفس الوقت الذي تعود فيه معظم سيناء مع التأكيد بأنه لن يؤجل تنفيذ اتفاق السلام حتى في حال نشوء عراقيل أمام تطبيق الحكم الذاتي ، بسبب عوامل خارجية ، أو بسبب عدم استعداد سكان المناطق لخوض انتخابات و الاشتراك فيها [١] . ورداً على ذلك أعلن بيجن [في ٢٨ نوفمبر] موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي على مشروع المعاهدة شرط أن تقبل مصر أيضاً . لكنه رفض أي التزام بجدول زمني ولا أي تاريخ مستهدف لإتمام محادثات الحكم الذاتي أو لإجراء الانتخابات كما يطلب السادات [٢] ، والتأكيد على ضرورة حل مسألة الحصول على منحة من واشنطن للمساعدة في تغطية نفقات الانسحاب من سيناء ، مع ضمانات أمريكية بشأن النفط خاصة في ضوء الاضطرابات الجارية في إيران [٣].

ويعني هذا أن مفاوضات المعاهدة قد انتهت وعلى مصر أن تقبلها كما هي أوتتركها. وعلى أثر ذلك لم يعد أمام السادات إلا التراجع التكتيكي فتلقى الوفد المصري تعليمات بالعودة إلى القاهرة في٢٢نوفمبر . ولم تكترث واشنطن كثيرا لمثل هذه المناورات ، فقد واصلت جهودها لممارسة الضغوط على بعض الدول العربية [٤] لتقترب من مسيرة السلام ، ولكن بدا أن ما تم عرضه كان يفقد مصداقيته شيئا فشيئا ، إذ إنه ما دامت مصر و إسرائيل تتنازعان نزاعا مكشوفا حول "معاهدة السلام" فيما بينهما ، وهي الهدف الذي اعتبره الجميع أسهل الأهداف منالاً ، فما هو الحال إذن للأكثر تعقيداً [٥].

١- مضمون إحدى رسائل السادات لبيجن ، نقلا عن إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، ص ٩٤ . انظر كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٨ .

٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

٣- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٢٧ . كذلك ، زهير شكر ، مرجع سابق ، ٩٤-٩٦ .

٤- انظر موقف السعودية التي أعرب عنه مبعوثها إلى واشنطن عقب قمة بغداد بشأن العقوبات التي هددت بها القمة وتبرير ذلك ، والوعد بإمكانية الدفاع عن اتفاقات كامب ديفيد إذا كان هناك شكل ما من الربط ، وأن تكون هناك إشارة إلى الانسحاب الإسرائيلي النهائي من الأراضي العربية المحتلة بطريقة ما . راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

٥- طلب عرفات من الأردن أن تتحدث باسم الفلسطينيين في الضفة ، ولكن أحدا لم يرد لهذه القضية أن تحل . واكتفى الجميع كبديل عن التفاوض ، بالحصول على قرارات المنظمات الدولية حيث أن مطالبهم أخذت تلقى تأييدا يتزايد شيئا فشيئا . وهو ما لم تقدمه المفاوضات حتى ولو بالإعلان ، لذلك وقع الجميع في شرك خداع لعبة الأمم . بشأن هذا التحليل ، راجع ، جيمي كارتر ،مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

وعلى أية حال حاول السادات كسر الجمود بإرسال رئيس الوزراء [مصطفي خليل] إلى واشنطن في أول ديسمبر حاملا مقترحات مثلت محوراً قامت عليه الصيغة الوسط الأمريكية التي حملها فانس إلى السادات أثناء رحلته للشرق الأوسط المقرر موعدها في ١٠ديسمبر [١] . واشتملت هذه المقترحات على مشروع خطاب أمريكي بشأن أولوية الالتزامات يفيد بأن شيئا ما لن يمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى في حالة وقوع هجوم مسلح على أحد حلفائها .كما تناول مذكرة تفسيرية ثانية بشأن مشاكل السادات الخاصة بمسألة الربط ، فتعلن أن المعاهدة عقدت في سياق تسوية شاملة طبقا لنصوص إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد- أي الاكتفاء ببعض التغيرات الشكلية بالألفاظ - وأخيرا بالنسبة لمسألة الجدول الزمني للضفة وغزة سيتناوله الخطاب الجانبي بصيغة " أن الانتخابات لسلطة الحكم الذاتي سوف تجرى في موعد لا يتعدى نهاية [٢]١٩٧٩ .

وعموما بدأت رحلة فانس إلى الشرق الأوسط بالقاهرة التي وصلها في العاشر من ديسمبر لمناقشة الحل الوسط الأمريكي مع السادات ، وعلى نفس القدر من الأهمية كان يحمل خطابا بخط اليد من كارتر يعيد تأكيد التزامه الشخصي بتسوية سلمية شاملة [٣] ..

وبانفراد فانس بالسادات أعرب السادات عن استعداده لقبول نص المعاهدة كما هو مكتوب بما فيها المادة السادسة بدون تغيير جوهري على شرط أن يضاف إليها مذكرة تفسيرية توضح أن هذه المعاهدة ليست لها الأسبقية على المعاهدات الأخرى التي تكون مصر طرفا فيها . وبذلك تخطى السادات قرار مجلس وزرائه ومستشاريه . أما بالنسبة للخطاب الجانبي المتعلق بالضفة وغزة فأسقط السادات القرار السابق الخاص بتاريخ محدد للانتخابات بقبول الموعد المستهدف فيما لا

1- Melvin A Friedlader. , op . cit , p 265 .

٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٠ – ٧١ .

٣- سيروس فانس ، المرجع نفسه .

يتعدى نهاية [1]١٩٧٩ . كما كرر استعداده لأن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولًا، كما أدرج حكما بشأن تمركز ضباط اتصال مصريين في غزة بسبب الدور الإداري السابق لمصر هناك وبشأن توقيت تبادل السفراء وافق السادات بأن يتم إعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية عقب الانسحاب المرحلي ، ولكن تبادل السفراء الفعلي لن يحدث إلا بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع [2] .

وعلى هذا قام الفريق الأمريكي على مدى الثماني والأربعين ساعة التالية بإعداد مجموعة جديدة من الوثائق . لم تدخل تغييرات جوهرية على نص المعاهدة ولا على الملاحق ، وتمت صياغة مذكرات تفسيرية عديدة ، وأعيدت كتابة الرسالة الجانبية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة لتعكس العديد من مطالب السادات ، ووافقت الولايات المتحدة على صياغة رأي قانوني من قبلها لفحوى المادة السادسة للمعاهدة يفيد بأن شيئا ما لن يمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى في حالة وقوع هجوم مسلح على أحد حلفائها . وطلب بعد ذلك من السادات أن يكتب رسالة إلى كارتر يلتزم فيها بتبادل السفراء بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، ولو في غزة على الأقل . وعاود فانس الاجتماع بالسادات مرة ثانية لاستعراض مجموعة الوثائق بأكملها والتي قبلها السادات بكل ما جاء فيها ، رغم بعض الاعتراضات من خليل و الباز . إلا أنه أكد لفانس أن ذلك أقصى ما يستطيع أن يصل إليه وودعه السادات مناشدا إياه بألا يطالبه بالمزيد من التنازلات [3].

وعلى الفور ذهب فانس إلى تل أبيب في ١٣ ديسمبر حاملا تنازلات السادات لعرضها على بيجن ومستشاريه ؛ حيث أوضح التطورات الأخيرة في الموقف المصري بشأن إسقاط المطالبة بتغيير المعاهدة وبوضع تاريخ محدد لإقامة الحكم الذاتي . بيد أنه تعين أن تكون هناك بعض المذكرات التفسيرية

١- المرجع نفسه ، صـ ٧١ ، كذلك ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٨١ .
٢- بشأن أسلوب محادثات السادات في هذا الصدد ، انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ١٨٢ ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٨ .
٣- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٨ .

للمادتين الرابعة والسادسة وذكر فانس أيضاً فكرة التاريخ المستهدف وإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن غزة أولا ، وبعد ذلك شرح موقف السادات الجديد بشأن عدم تبادل السفراء إلا بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي [١].

وكان رد فعل بيجن عنيفا إزاء مطالب السادات التي رفضها شكلا موضوعا ، واتهم السادات بالانحراف عن اتفاقات كامب ديفيد ، وخاصة عن وعده بتبادل السفراء بعد الانسحاب المرحلي ، ورفض بعناد فكرة أن يكون لمصر أي دور في غزة ، وتمسك بأن إسرائيل لن تقبل بالمرة أي تاريخ مستهدف لإقامة سلطة الحكم الذاتي ، كما أنه لا يستسيغ فكرة المذكرات التفسيرية ؛ إذ يبدو أنها تخفف من قوة معاهدة السلام بما يعني تضارب الالتزامات وهو ما يبطل دلالتها ، وقد تفتح ثغرات تسمح لمصر بعدم الوفاء بالتزاماتها [٢].

وعموما لم تستغرق المحادثات وقتا طويلا ، فعلى أثر ذلك اضطر فانس لمغادرة الشرق الأوسط قبل الموعد المقرر لذلك ، دون إحراز أية نتائج لتنتهي بذلك تلك الجولة .

٢ - <u>جولة بروكسل</u> :-

وللخروج من الطريق المسدود التي وصلت إليه المباحثات بادرت واشنطن باقتراح عقد اجتماع بين مصطفى خليل وموشي دايان في بروكسل مدفوعة بالتطورات السياسية الداخلية وحالة الغليان التي تشهدها إيران والتي تنبئ بأن نظام حكم الشاه على وشك الانهيار ووافق كل من السادات وبيجن على أن يتم الاجتماع في النصف الثاني من ديسمبر[٣] . فرغم دفع المفاوضات إلى حافة الهاوية ، لم يكن أي من السادات أو بيجن يريد أن يغلق الباب أمام فرصة التسوية فقد تم استئناف المباحثات مع الجانبين فور تجمدها [٤] .

١- راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧١ .

٢- لمطالعة نص بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن اعتراضها على المطالب المصرية ،الصادر بتاريخ ١٢/١٥ /١٩٧٨ ، انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٤ -٢٤٥ .

3- Melvin A.Friedlader , op . cit , p 269 .

٤- كان الجميع يتوجس خيفة من انتشار المد الإسلامي في المنطقة .انظر ، زهير شكر ، مرجع سابق ، صـ٩٦ ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٠

حيث بدأت محادثات بروكسل رسميا في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٨ واستمرت يوما واحداً ، فقبيل عيد الميلاد اجتمع فانس مع خليل ودايان في بروكسل ، وافتتح الاجتماع الثلاثي بإعلان دايان أن موقف إسرائيل لن يتغير . وعلى هذا لا يحمل أية مقترحات إسرائيلية جديدة ، كما أنه غير مخول للبحث في مقترحات جوهرية يقدمها الطرف الآخر[١].

وبهذا الوضع اقتصرت المحادثات على القضايا الإجرائية ، اللهم إلا ما دار حول المادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات ، ومخاوف إسرائيل من اشتراك مصر في أي هجوم عربي عليها من قبل حلفائها . ولكن خليل أكد لدايان أن هذا الخطر غير قائم ، لأنه بدون مصر لن تقوم حرب عربية ضد إسرائيل ـ ولم يكن في ذلك جديد ـ ولكن يكمن الخطر فيما ذكره خليل بشأن الدور الجديد الذي سيكون محور استراتيجية مصر تجاه العرب في المرحلة المقبلة ؛ بأن مصر لن تشارك في أي حرب ولكنها ستنضم إلى جبهة الإدانة لإسرائيل وستكتفي بنشاطها وجهدها الدبلوماسي وليس العسكري [٢] . ومن ثم يتعين المحافظة على الوجود في المعسكر العربي علنا لتمرير توقيع السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات . فكان على مصر أن تعمل جاهدة لتوازن بين الأمرين ، وربما كان ذلك محور محادثات بروكسل .

و أيا كان الأمر فقد طالب خليل مجدداً بحذف [م٦] من المعاهدة مع علمه بعدم إمكانية ذلك ؛ لأن واشنطن قررت عدم طرح الاتفاق للنقاش من جديد [٣]. وعوضا عن ذلك ركز على تغيير الرسائل الملحقة بشكل يفرغ هذه المادة من مضمونها الأساسي . وليس معنى ذلك أن مصر تصر على تحالفاتها العربية ، ولكنها قررت استراتيجية تتمشى مع روح المادة السادسة والخروج من معسكر جبهة المواجهة إلى الجبهة الدبلوماسية ، لكن لا يمكن التصريح بذلك علانية [٤]. وتكفلت حقائق الأمور والأوضاع الراهنة بإقرار صحة ذلك من عدمه ..

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٦ – ٢٤٩ .

٢- انظر المرجع نفسه صـ ٢٤٨– ٢٤٩ مع مراعاة الحذر بأخذ رواية دايان بشكل أحادى إلا أن الأمرالواقع لتطورات الصراع أثبت صحة ذلك .

3- Melvin A Friedlader , op . cit , p 269..

٤- محمود سويد ، من كامب ديفيد إلى المعاهدة ، صـ ٢٢ . .

ولم يشترك فانس في هذا الحوار إلا عند نهايته عندما أبدى ثمة ملاحظة مفاداها أن مصالح أمن إسرائيل ومصالح مصر مع العرب أمور حقيقية ويجب إيجاد حل لها ، وأخيراً صدر البيان الرسمي لمحادثات بروكسل متضمنا أن الخطوة التالية ستقررها الحكومات بناء على تقارير وفودها . وهكذا لم تُخرج محادثات بروكسل مفاوضات السلام من جمودها ، ولكنها أسفرت عن اتفاق بشأن استئناف المفاوضات ، أما تحديد موعد وكيفية إجراء المباحثات القادمة فكان متروكا لحكومتي مصر و إسرائيل[1].

وعقب محادثات بروكسل واصلت واشنطن جهودها ، فبحلول منتصف يناير تقرر إرسال السفير آثرتون والمستشار القانوني لوزارة الخارجية هربرت هانسيل إلى الشرق الأوسط للبحث في أمر المادتين الرابعة والسادسة لإيجاد لغة محددة للمعاهدة [2] . ولكن لم ينتج عن أي من تلك الجهود أي تغير حقيقي في مواقف الطرفين ، ولكنها أبقت المباحثات على قيد الحياة .

وعلى امتداد الشهور العديدة التالية بدا واضحا أن الدور الأمريكي في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات متأثر إلى حد كبير بالثورة الإيرانية وتطورات السياسة الداخلية ؛ حيث إن التفكير الأمريكي بشأن مفاوضات كامب ديفيد صار مصبوغا بأحداث إيران ، فكان توازن القوة الاستراتيجي في المنطقة آخذا في التغير ، بجانب أن مواقف الطرفين المتفاوضين آخذة في التصلب [3] . وعلى الجانب الداخلي كان الجدول الزمني السياسي يمثل عنصرا ضاغطا على كارتر بما يفرضه من تحويل اهتمامه إلى أمور أخرى ، وبالذات إعادة ترشيح نفسه فى الانتخابات . فكان بحاجة إلى نجاح سياسي يعوض الفشل الهائل في إيران مع الأمل في تحقيق الدور المحتمل لمصر كقوة ضمن عوامل الاستقرار في العالم العربي والذي يبدو أساسيا حينئذ بعد أن أصبحت إيران مصدراً جديداً للقلاقل في

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٩ .
٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٨٢ – ١٨٣ . كذلك إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، صـ ٩٤ .
٣- اكتسب الحصول على النفط المصري أهمية خاصة بعد أن جف الإنتاج الإيراني المصدر الرئيسي لإمدادات إسرائيل قبل ذلك .

المنطقة [١] . والعمل على إقامة نظام دفاعي استراتيجي في الشرق الأوسط للدفاع عن مصالحها الحيوية والنفطية في الخليج العربي يكون بمثابة حلف دفاعي غير رسمي يضم مصر و إسرائيل والسعودية والأردن [٢].

ولذلك استغلت واشنطن تداعيات الثورة الإيرانية مبرراً استراتيجيا للضغط لاستكمال مفاوضات السلام بين بيجن والسادات والتوصل إلى معاهدة السلام لتأمين دعائم الاستقرارفي المنطقة [٣] . لذلك قرركارتر إجراء جولة أخرى من المباحثات على المستوى الوزاري تعقد في كامب ديفيد بدءا من ٢١ فبراير١٩٧٩تمهيداً لمؤتمر القمة ، والتي لم تخرج مباحثاتها عن نهج تبادل الاتهامات والعبارات الحادة . إلا أن تقاطعها بزيارة بيجن لواشنطن [٢ ـ ٤ مارس] قد حسم ذاك الجدل الدائر . وهو ما بدت بصماته واضحة على ملامح المقترحات الجديدة التي طرحتها واشنطن مؤخرا ؛ لتلعب الدبلوماسية دورا هائلا في فض النزاع حول المادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات التي يصر عليها بيجن ويرفضها السادات. حيث تم الالتفاف حولها بطريقة غامضة فصيغت " في حدود المادة ١٠٣من ميثاق الأمم المتحدة ، في حالة التعارض بين التزامات الطرفين في ظل المعاهدة سيكون ملزما وسينفذ " كما تم إسقاط فكرة الخطاب القانوني

1- Laura Zittrain , Eisenberg . op. cit , p 43

٢- انظر ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـــ ٢٨ . كان السادات مستعدا للعب دور رجل البوليس في الخليج وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ،كما أكدت بعض الآراء الأمريكية على أهمية مصر كعنصر مساعد على التوازن في العالم العربي خاصة في ظل تطورات الثورة الإيرانية ، راجع ، زهير شكر، مرجع سابق ، صـ ٩٧ .

٣-بانهيار نظام الشاه في إيران كانت واشنطن بحاجة إلى إعادة صياغة السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة لدعم الثقة المحلية في الولايات المتحدة كشريك يركن إليه وتقوية الروابط الأمنية مع الدول الرئيسية بالمنطقة [إسرائيل – السعودية – والأردن – ومصر] لتحقيق الأمن الإقليمي ، وإمكانية وجود عسكري وبحري متزايد في المنطقة والحصول على تسهيلات للقواعد الأمريكية والذي سيأتي تدريجيا مع مرور الوقت . لذلك كانت مهمة وزير الدفاع الأمريكي [هارولد براون] للشرق الأوسط في أعقاب الثورة الإيرانية ، لمزيد من التفاصيل ، راجع، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـــ٧٢ . و هو ما تحقق بالفعل إبان عقد الثمانينيات في ظل المناخ المشجع بين مصر و الولايات المتحدة ، بتبادل الخبراء و المستشارين ، و التعاون الأمني المشترك ؛ حيث جرت المفاوضات بين البلدين لمنح واشنطن تسهيلات في مصر تحت إدعاء بأن منح الولايات المتحدة تسهيلات على أرض مصر نتيجة لتقديرات إستراتيجية تستهدف إعادة التوازن لمنطقة الشرق الأوسط ، بعد الخلل الذي أصاب ميزان القوى فيها عقب غزو أفغانستان من جانب القوات السوفيتية ، بجانب الدفاع عن الخليج ، بل و العالم الإسلامي ، لمزيد من التفاصيل حوال القواعد الأمريكية بمصر ، راجع ، أميرة حسين كمال ، التنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة الخليج من عام ١٩٥٣ ـ ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ . صـ ١٥٨ ـ ١٥٩ .

الأمريكي ، وبدلا من ذلك يلحق تفسير بالمعاهدة مفاداه أنه من المتفق عليه بين الطرفين أنه ليس هناك تأكيد أن هذه المعاهدة تغلب على المعاهدات أو الاتفاقيات الأخرى ، ولا أن المعاهدات و الاتفاقيات الأخرى تغلب على هذه المعاهدة ، ولا يفسر ذلك على أنه يتباين مع ما تقضي به المادة السادسة من المعاهدة بنصها سالف الذكر . وبذلك تم الاتفاق على نصين متناقضين في التفسير ذاته وتم حل الأزمة التي دامت ستة أشهر من المفاوضات بالصيغ الملتوية والطريقة الشفرية و على كل طرف تفسيرها كيفما يشاء [١].

كما تم الالتفاف حول مضمون الخطاب الجانبي الخاص بالضفة وغزة ، التي احتلت فيه كلمة " هدف" محل عبارة " تاريخ مستهدف " ونسبت الهدف إلى إتمام محادثات الحكم الذاتي خلال عام واحد بدلا من إجراء الانتخابات التي تجرى بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق ؛ وتنشأ سلطة الحكم الذاتي وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها . وهذا يعني الفصل بين الموعد المحدد لإنهاء المفاوضات بشأن إقامة الإدارة الذاتية وموعد انتخابات مؤسساتها [٢] .

وعموما بقيت مشكلة إمدادات النفط ، إلى جانب توقيت تبادل السفراء ، إلا أن كارتر ألمح إلى أنه سيعالج القضيتين مباشرة مع السادات للوصول إلى حل مرض لهما . وهو ما بدا ممكنا بعد ما تم تخطي الصعاب ؛ بأن أصبحت الولايات المتحدة و إسرائيل متفقتين على معظم القضايا . وبدا أن السبب في ذلك لم يكن أن بيجن قد اقتنع بمنطق كارتر بقدر ما كان راجعا إلى الصياغات الأمريكية الجديدة التي ذهبت إلى أبعد ما يمكن ؛ حتى تتغلب على الشكوك الإسرائيلية . ولابد أن بيجن قد أدرك أيضاً أن اللحظة قد حانت للإطباق على الصفقة الثنائية مع السادات [٣] . و هو ما أكده بيان بيجن أمام الكنيست بشأن مناقشة معاهدة السلام فيما بعد ..

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٣ . كذلك ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٢٨ - ٣١ .
٢- محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٣٩ .
٣-بشأن هذا التفسير ، راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ٢٩٧ . كذلك ، صحيفة معاريف في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤ ، نقلا عن ، إلياس شوفاني ، مرجع سابق .

وحالما انتهى الاجتماع بعث كارتر برسالة إلى السادات ليخبره بأنه قد تم إحراز بعض التقدم في المحادثات ، وأشارعن عزمه للقيام برحلة إلى الشرق الأوسط خلال الأيام القليلة القادمة .

و بإقرارمجلس الوزراء الإسرائيلي جميع المقترحات الأمريكية الجـديدة [في اليوم الثاني الموافق٥ مارس١٩٧٩] بدا حينئذ أن النجاح في متناول اليد وأن من شأن رحلة إلى الشرق الأوسط أن تحقق معاهدة السلام [١] . لذا قرر كارتر على الفور أن يوفد بريجنسكي إلى القاهرة للالتقاء بالسادات ؛ حاملا صيغة المعاهدة الجديدة التي وافقت عليها إسرائيل ، فضلا عن رسالة مخطوطة موجه إلى السادات مناشدا نبل أخلاقه وحسن تفهمه مذكراً إياه بأن الكلام ليس تحديدا للشيء الذي ينتظره ، ولكن بالإمكان اعتبار القبول بالتواريخ وبالالتزامات المسبقة بمثابة انتصار. أما التفصيلات فهي على كل حال طفيفة إذا قيست بالأهداف الاستراتيجية المشتركة [٢] ...

وباجتماع السادات مع بريجينسكي في ٦ مارس وتسلمه رسالة كارتر أجرى بريجينسكي استعراضا استراتيجيا للمقترحات الجديدة والتماس تأييده لها بالضرب على الوتر الحساس وبشكل خاص جدا أن الوضع السياسي الداخلي لكارتر يزداد صعوبة ويتوق بيجن لأن يرى الرئيس وقد حاقت به الهزيمة [٣]. وبالطبع هو ما لن يقبل به السادات بأي وضع كان ومهما كان الثمن لتفادي تلك الأزمة..

ومن هذا المنطلق أوضح السادات أن الصياغات الجديدة لا تثير مشاكل بالنسبة له ، ولكنه لا يرحب بالعودة إلى فكرة إيفاد سفير إلى إسرائيل عقب الانسحاب المرحلي . وبنهاية اللقاء أخبر السادات بريجينسكي بأهم " سلاح سري " لديه اقتراح يمكن لكارتر أن ينقله إلى بيجن بشأن مد إسرائيل بجزء من مياه النيل لري مستعمرات النقب !! وأنهى حديثه بالوعد بفعل كل ما بوسعه لكي

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٧ .
٢- كان السادات يأمل بأن يكون بديلا لشاه إيران ، ومن المفارقات أنه لم يصب من حلمه ذاك إلا المصير والمثوى الأخير . أما بشأن نص الخطاب كاملا ، انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ١٠٣ .
3- Robert A . Strong , op . cit , p 405

تنجح زيارة كارتر نجاحا كبيراً [١].

و أيا ما كان الأمر فقد دعت تطورات الأمور إلى إظهار المرونة من الأطراف الإقليمية في ضوء الدور الذي ينتظرهم في المستقبل القريب ؛ سواء استراتيجية أمن الدفاع عن الشرق الأوسط ـ بعرض فكرة إقامة حلف غير رسمي يضم كلا من مصر و السعودية و الأردن و السودان و إمارات الخليج و إسرائيل ـ أو العلاقات الثنائية التي باتت ضرورية [٢]..

٣- <u>رحلات فانس وكارتر إلى الشرق الأوسط وتسجيل المشهد الأخير</u> :-

وصل كارتر إلى القاهرة مع نهاية الأسبوع الأول من مارس [٣] ، وكان لديه كل ما يدعوه للاعتقاد بأن رحلته ستكلل بالنجاح ، إذ لم يصطدم ببجين . فقد كان لديه تفويض مطلق للتفاوض مع إسرائيل بشأن النص النهائي للمعاهدة . بيد أن السادات أراد إدخال القليل من التغيرات الطفيفة على المعاهدة خاصة حول العبارات الشائكة في المادة السادسة والمذكرة التفسيرية لها بحيث لا تتعارض مع إطار كامب ديفيد لسلام شامل . أما بالنسبة لتبادل السفراء وتعجيل انسحاب إسرائيل الجزئي فضل السادات الدعوة إلى الالتزامات الأصلية التي تم سحبها لأسباب سياسية . كما كان يأمل في أن توافق إسرائيل على شكل ما من أشكال المركز الخاص لمصرفي غزة بتواجد ضباط اتصال فيها لبدء الحكم الذاتي بها وأن تبدأ الفترة الانتقالية [الخمس سنوات] تزامنا مع بدء إقامة الحكم الذاتي في غزة [٤] .

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٧ . وكذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ ٤٥ .

٢- كانت واشنطن تستعد للتصديق على معاهدة سولت٢وكان من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية /السوفيتية مضافا إلى ذلك تداعيات سقوط الشاه والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في المنطقة . بشأن هذا التحليل راجع زهير شكر ، مرجع سابق صـ٩٦- ٩٩ . انظر ، أهداف زيارة وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون للشرق الأوسط ، عقب جولة أثرتو ن بأيام قلائل ، يطرحها ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ٢٨ .

٣- أمضى كارتر معظم وقته في مصر في الاحتفالات بالعلاقات الوثيقة بين البلدين ، وكان السادات قد جهز عرضا مبهرا يتضمن رحلة بالقطار إلى الإسكندرية وانغمس السادات في الاحتفالات بكارتر حتى أنه لم يجتمع الزعيمين إلا قبيل رحيل كارتر إلى إسرائيل انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٨ .

٤- انظر ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٥ ، وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٦٤ – ٢٦٥ .

obeikandl.com

وقبيل الرحيل إلى إسرائيل تعهد كارتر بالحصول لمصر على أفضل اتفاق ممكن خلال اجتماعه ببيجن ، وأوضح أنه حالما تصبح المعاهدة حقيقة واقعة فإن الولايات المتحدة ومصر تستطيعان التخطيط من أجل علاقة ضخمة مباشرة بين الحكومتين في الميدانين العسكري والاقتصادي ، كما أعرب كارتر عن أمله في دورهام للقطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في مصر بعد توقيع المعاهدة [١] وأخيرا اطمأن السادات بتلميحات كارتر إلى استخدام أقصى نفوذه لحمل الأردن والسعودية على مساندة المعاهدة التي أصبحت أمرا واقعا [٢]..

وبوصول كارتر إلى تل أبيب في ١٠مارس تبددت آماله بنسف بيجن أية فرصة لإتمام المفاوضات وتوقيع معاهدة السلام خلال وجود كارتر بالشرق الأوسط متذرعا بالإجراءات ، فأكد بيجن أنه لن يهرع لتوقيع المعاهدة لمجرد أن كارترقررأن يغامر بهيبته السياسية بالسفر إلى الشرق الأوسط ، وحتى لو تمت الموافقة على نص المعاهدة فيتعين تصويت الكنيست عليها نظراً لمحدودية سلطته [٣] .

وما بين تصلب بيجن ولهفة كارتر دارت اجتماعات ساخنة غلب عليها عناد بيجن ورفضه القاطع للصياغة الجديدة لمسودة المعاهدة ؛ فتمسك بالنص الذي جرى وضعه في واشنطن ، خاصة ما يتعلق بالمادة السادسة لب المعاهدة فبدونها تصبح المعاهدة وثيقة زائفة ولن توقع إسرائيل على وثيقة تعلم بزيفها. وانتقل بيجن إلى نقد المذكرة الخاصة بالفقرة [٢] من المادة السادسة التي تعالج مسألة الربط بين المعاهدة والسلام الشامل. كما اعترض بيجن بقوة على الخطاب الجانبي المتعلق بالضفة وغزة ، وعارض إمكانية تنفيذ الحكم الذاتي في غزة أولا ، كما لم يقبل أبدا بأي وجود مصري هناك وعلى السادات التخلي تماما عن الضفة والقطاع . ولا مانع بعد توقيع المعاهدة أن تكون إسرائيل مستعدة لأن

١- فقد أجادت واشنطن عملية الربط المحكم بين الجبهة الاقتصادية وبين جبهة عملية السلام مع إسرائيل وهو ما توضحه ماهية سياسة الانفتاح الاقتصادي وأبعادها . أما المساعدات و المصالح التي ستربط بين البلدين إزاء إبداء المرونة ، يطرحها ، محمود سويد ، خلفية القرار الإسرائيلي ، صـ ٣٤

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٨ .

٣- انظر اجتماعات العمل المتواصلة في تل أبيب مقارنة بالقاهرة ، بمراجعة المرجع السابق ، صـ ٢٩٨ ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٥ – ٧٦ . كذلك ، موشي دايان ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٥ – ٢٧٤ .

تبحث مع مصر إمكانية إقامة الحكم الذاتي في غزة أولا منفصلا عن الضفة [١].

أما مسألة النفط فقد تم تسويتها بإدراج مسودة بشأنها كإضافة للملحق الخاص بتطبيع العلاقات حيث تنص على أن المعاهدة والملحق يحددان إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف تشمل كذلك البيع التجاري للبترول من جانب مصر إلى إسرائيل ..، مضافا إليه ضمان الولايات المتحدة لمدى خمس عشرة سنة [٢].

و بشأن تبادل السفراء فقد أشار بيجن إلى إمكانية الانسحاب العاجل نوعا ما إلى الخط المرحلي في حالة إذا ما وافق السادات على إرسال سفير إلى إسرائيل بوقت قصير ، ووعد بيجن بأنه سيزكي المقترحات الجديدة أمام الكنيست [٣] .

كما تم التفاوض بشأن المذكرة الثنائية بين الولايات المتحدة و إسرائيل بشأن الترتيبات اللازمة في حالة خرق مصر للمعاهدة . وعلاوة على ذلك ، طمأن كارتر بيجن بأنه سيطلب من الكونجرس معونة مالية كبيرة للمساعدة في تغطية تكاليف نقل مواقع قواعد إسرائيل العسكرية في سيناء أثناء الانسحاب وتعهد بمواصلة المناقشات حول تقديم المزيد من المعدات العسكرية [٤].

وأخيرا وافق بيجن على المقترحات التي قررها الزعيمان خلال المحادثات المطولة بينهما ، معلقة على قبول غير مشروط من السادات وموافقة الكنيست وبذلك بدا أن الاتفاق في متناول اليد . وعلى هذا أقلعت طائرة الرئاسة متجهة إلى القاهرة لإطلاع السادات على ما تم الاتفاق عليه في تل أبيب . فاجتمع كارتر مع السادات بالمطار ، وبينما كان لدى مساعدي السادات بعض الاعتراضات قرر السادات الموافقة على النص الجديد حول تضارب الالتزامات حسب ما تم الاتفاق

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٦٩ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ٢٧٣ .
٣- كمال حسن على ، مشاوير العمر ، صـ ٤١٢ . مع الوضع في الاعتبار تهديد بيجن لمضاعفة الفترة الزمنية المحددة للانسحاب بأن تصل إلى ١٨ شهر بدلا من ٩ أشهر و فترة الانسحاب النهائي من سيناء بست سنوات في حالة رفض السادات تبادل السفراء فور إنهاء المرحلة الأولى من الانسحاب ، لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٤٠ .
٤- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٩ .

والتوصل إليه في إسرائيل ووافق على مسودة الخطاب المشترك الذي لم يرد به أي ذكر لوجود ضباط اتصال مصريين في غزة ، وأعرب عن استعداده لتبادل السفراء عقب إتمام الانسحاب المرحلي بثلاثين يوما . وقبل السادات كذلك الإضافة المقترحة على الملحق الخاص بتطبيع العلاقات من المعاهدة المتعلقة بإمداد البترول بزيادة أنها ستكون عبر خطوط الأنابيب . وأعلن عن رضائه عن اقتراح فتح الحد الفاصل بين مصر و إسرائيل بعد انسحاب إسرائيل من العريش [١] .

فقد وعد السادات بنجاح كارتر، وها هو قد أوفى بوعده ؛ فأعلن كارتر عبر مكبر الصوت بمطار القاهرة إتمام الاتفاق على عناصر معاهدة السلام .. وغادر كارتر القاهرة عائدا إلى واشنطن حاملا دعائم احتمالات نجاحه في انتخابات الرئاسة القادمة ، وصك اعتراف الشرق الأوسط بهيبة الولايات المتحدة وإقرار السلام بالمنطقة تحت المظلة الأمريكية رغم كل التحديات والتطورات [٢].

وعلى أثر ذلك عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعا عاجلا في ١٤مارس ، انتهى بالموافقة على المعاهدة وأعلنت الصحف الإسرائيلية موافقة حكومتها على المعاهدة [٣].

واستكمالا للمرحلة النهائية سافر الوفد العسكري برئاسة كمال حسن على في ١٦مارس إلى واشنطن للالتقاء بنظيره عيزرا وايزمان على رأس الوفد الإسرائيلي للاتفاق حول إجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء والمراحل الفرعية له وإجراء مباحثات حول بعض القضايا التي كان يجب حلها قبل توقيع المعاهدة؛ وعلى رأسها تحديد المراحل الفرعية للانسحاب ، بجانب طلب الحصول على مساعدات عسكرية إضافية ، كما كانت هناك مسائل ثنائية أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل في انتظار الحل ، وعلى الأخص الكيفية التي ستضمن بها

١- لمزيد من التفاصيل راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٧ ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٧٤ .

2- Robert A . Strong , op . cit , p 406.

٣- للوقوف على حجم المساعدات الأمريكية كثمن لتمرير المعاهدة من بين أنياب بيجن ، في الوقت الذي أعلن الكنيست ومجلس الوزراء الإسرائيلي موافقتهما على معاهدة السلام أعلن بيجن أن القدس لن تقسم ، وأنها عاصمة إسرائيل وأن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ١٩٦٧ . انظر ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٤٤ – ٤٨ .

الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بالنفط إذا أصبح النفط المصري غير متاح لتلبية احتياجات إسرائيل ، وما تعد به الولايات المتحدة إزاء انتهاكات مصر للمعاهدة أو محاولة خرقها ، و ماهية الاحتياطات التي ينبغي عملها في حالة ما إذا لم تتوافر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي، كان على واشنطن أن تجد حلولا لجميع هذه النقاط . وفي بعض الحالات لم تكن الصياغة النهائية قد أعدت حتى عشية توقيع " معاهدة السلام " [١].

وقد شهدت هذه المحادثات العسكرية عدة عراقيل ناشئة عن مطالبة مصر بتسليمها منطقة " دير سانت كاترين" فوراً ، و إخلاء حقول النفط بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة ، في حين كانت إسرائيل تنوي إخلاء منطقة سانت كاترين في نهاية المرحلة الأخيرة من الانسحاب ـ أي بعد ثلاث سنوات ـ والانسحاب من حقول البترول بعد تسعة أشهر من توقيع المعاهدة . كما أن خط الانسحاب [خط العريش / رأس محمد] لم يتحدد على الخرائط في خط مستقيم بل تضمن بعض التعرجات التي تحوي جيوبا إسرائيلية كما هو الحال في منطقة سانت كاترين التي تضم منشآت ومواقع عسكرية إسرائيلية هامة [٢].

وعلى أي حال تم تسوية النقاط المتعلقة بالانسحاب عدا التوقيت الخاص بتسليم حقول البترول ، والذي استمرت المساومة عليه حتى قبيل ساعات من التوقيع على الاتفاق . وانتهت المحادثات للنتائج التي أعلنت بتوقيع المعاهدة في الملحق الخاص بالمراحل الفرعية للانسحاب من سيناء .

وعلى أثر ذلك بدأ إعداد الترتيبات بأن يتم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في البيت الأبيض بواشنطن يوم ٢٦ مارس١٩٧٩ ولكن بقيت بعض الأمور التي يتعين حلها ، لعل أهمها مذكرة التفاهم بين إسرائيل وواشنطن وموضوع إمدادات البترول . لذلك تقرر عقد لقاء بين بيجن والسادات عشية التوقيع على المعاهدة ، في مبنى السفارة المصرية في واشنطن [٣] لتذليل العقبات الأخيرة بين

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٥ .
٢- محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٤٩ .
٣- وصل السادات واشنطن يوم ٢٤ مارس وتم عقد الاجتماع مع بيجن بحضور كارتر يوم ٢٥ مارس .

الطرفين ، خصوصا فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من حقول النفط [١].

وتوصل الزعيمان إلى اتفاق ؛ تقوم إسرائيل بمقتضاه بتقديم موعد الانسحاب من حقول النفط [شهرين بدلا من أربعة أشهر عقب التوقيع] في سيناء بالمقابل تقوم مصر ببيع البترول لإسرائيل من تلك الحقول بسعر السوق ، وعلى أساس ثابت وتقوم ناقلات البترول الإسرائيلية بنقله مباشرة من خليج السويس . كما أن إسرائيل لن تدخل في السباق السنوي مع الدول الأخرى للحصول على هذا البترول ، أي ضمان حصة دائمة بدون أية تغيرات أو مفاوضات ، كما طالبت إسرائيل بوثيقة رسمية تتضمن رسالة من الولايات المتحدة تؤكد ضمان الترتيبات اللازمة لإمدادات البترول [٢].

ونزولا على رغبة واشنطن تم إرجاء توقيع مذكرة التفاهم الثنائية بين الولايات المتحدة و إسرائيل وكذلك خطاب كارتر بشأن ضمان إمدادات البترول إلى ما بعد توقيع المعاهدة [٣] ؛ حتى تكون المعاهدة حقيقة واقعة تفرض نفسها على الجميع ، وما يثار بعدها من عواصف حول هاتين الوثيقتين يكون بمثابة صرخة في وادٍ .

وبتمام الثانية بعد ظهر ٢٦ مارس ، صعد الزعماء الثلاث إلى المنصة، تسلموا نسخا من المعاهدة من معاونيهم للتوقيع عليها . ووقع السادات وبيجن أيضا على رسالة إلى كارتر بخصوص المفاوضات المتعلقة بقضايا الضفة الغربية وغزة وأضاف كارتر بخط يده على الرسالة حاشية تفسيرية مفاداها " أن تعبير الضفة الغربية يعني يهودا و السامرا على حد فهم الحكومة الإسرائيلية " ووقع السادات رسالة أخرى إلى كارتر يعد فيها بإيفاد سفير مقيم إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي كما كتب كارتر إلى كل من السادات وبيجن ليوضح لهما ما ستقوم به الولايات المتحدة في رصد الترتيبات الأمنية في سيناء ، ويؤكد أن واشنطن ستبذل كل ما بوسعها لتنظيم قوة حفظ السلام متعددة الأطراف إذا لم تتوفر قوات الأمم المتحدة [٤].

1- Melvin A .Friedlader , op . cit , p 273.

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٧٦ .

٣- المرجع نفسه ، صـ ٢٧٦ .

٤- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٥ . انظر الملحق [ج] بالمرجع نفسه ، صـ ٣٣٨ .

obeikandl.com

وعقب حفل التوقيع وضع فانس ودايان أيضا توقيعهما على مذكرة اتفاق، بشأن التزامات واشنطن في حالة انتهاك مصر للمعاهدة . وبرغم أن معظم الالتزامات الواردة في هذه الوثيقة مقيدة باشتراطات إلا أنها تلقي بثقل الولايات المتحدة خلف إسرائيل إزاء اجتراء مصرعلى مثل هذا العمل . و أعيد تأكيد الوعود المبذولة كجزء من مذكرات التفاهم السابقة ووقعا في نفس الوقت اتفاقا بشأن إمدادات النفط [١] وفيما يتعلق بالمعونة العسكرية لإسرائيل كتب وزير الدفاع الأمريكي براون إلى وايزمان تعهدا بالتزام واشنطن بتقديم ٣ مليار دولار للمساعدة في بناء المطارات العسكرية الجديدة في النقب منها ٨٠٠ مليون دولارعلى شكل منح ، مضافا إلى ذلك الاستعداد للتصرف بإيجابية بشأن عدد من منظومات الأسلحة التي كانت قد طلبت من قبل . كما كتب براون رسالة عاجلة إلى وزير الدفاع المصري يعده بتقديم ١,٥ مليار دولار من المعونة على مدى السنوات الثلاث التالية [فترة الانسحاب الإسرائيلي] و أرفق بالرسالة قائمة بالمعدات العسكرية التي سيسمح لمصر بشرائها [٢].

ثم جرى صياغة مذكرات تفاهم لتسجيل الموقف ؛ فلم تدخل أي من هذه المذكرات تغييرات جوهرية على المخطط الأساسي لما تم الاتفاق عليه مع تل أبيب ، وإنما انطوت إلى حد كبير على تسجيل موقف واشنطن في تفسير بعض النقاط المهمة في المعاهدة أو في ملاحقها ، أو تسجيل بعض أوجه التفاهم غير الرسمي الذي تم التوصل إليه بعد استكمال نص المعاهدة . وإزاء ذلك كتب خليل رسالتين لفانس يسرد فيهما ستة عشر سببا لرفض مصر مذكرة الاتفاق الأمريكية الإسرائيلية التي لم يعلم بها حتى اللحظة الأخيرة لتوقيع المعاهدة . كما كتب مذكرة احتجاج إلى كارتر بشأن ما لم يفعله لإلزام بيجن باتخاذ إجراءات إيجابية في الضفة وغزة [٣]. إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح ولم يحرك ساكنا ؛ لأن

١- للاطلاع على نص تلك الوثائق كاملة انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، ملحق الوثائق ، صـ ٣٦٤ – ٣٦٧ . أما بالنسبة لموقف مصر من تلك المذكرات ، انظر ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها ، مصدر سابق ، صـ ١٣٣ – ١٣٤ وهو ما سوف نوضحه لاحقا .

٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٦.

٣- أما بشأن رد فعل القاهرة و أسلوب الاحتجاج يمكن الإطلاع عليه في طيات خطابات رئيس الوزراء مصطفى خليل الموجهة إلى واشنطن المدرجة ضمن وثائق معاهدة السلام ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٠٩ ـ ١٣٩ . المدرجة بالملحق [ج] .

كارتر قد عرف منذ البداية أن السادات لن يثير ضجة بشأن تلك الأمور، فلا مانع من الاحتجاج على هذا الوجه ..

ثانياً : مضمون معاهدة السلام وتداعياتها :

باستعراض مسار وديناميكية المباحثات خلال الفترة الممتدة من توقيع اتفاقات كامب ديفيد وحتى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، تم إلقاء الضوء على ملابسات وأبعاد أهم بنود المعاهدة وملحقاتها من خلال تتبع التطورات التي مرت بها مسودة المعاهدة حتى وصلت إلى صيغتها النهائية بوضعها الراهن. واستكمالا لذلك التسلسل سنتناول بالرصد والتحليل مضمون مواد ونصوص المعاهدة وملحقاتها في إطار متكامل ، لمحاولة تقييم المعاهدة وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية . ومدى ارتباط ذلك وانعكاساته على مسار مباحثات الحكم الذاتي وحل القضية الفلسطينية .

حيث اشتمل الاتفاق المصري الإسرائيلي على ملف من الوثائق يتألف من شقين : أولهما معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها [ثلاثة مرفقات تعالج الترتيبات الأمنية ، والخرائط الملحقة بها، وبروتوكول العلاقات الطبيعية بين الطرفين والمحاضر المتفق عليها في شكل سبع مذكرات تفسيرية أرفقت بالوثيقة الأساسية] . أما الشق الثاني فكان الاتفاق التكميلي الخاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والوثائق المتعلقة به .

أما الشق الأول المتعلق بالوثيقة الأساسية « معاهدة السلام «المصرية /الإسرائيلية وملحقاتها : حيث تتألف المعاهدة من ديباجة وتسع مواد ، ألحقت بها الوثائق التالية :

ملحق رقم [١] وهوالبرتوكول الخاص بانسحاب إسرائيل وترتيبات الأمن ، ملحق رقم [٢] وهو خاص بالخرائط ، ملحق رقم [٣] ويعالج مسألة تطبيع العلاقات ، بالإضافة إلى محضرمتفق عليه بشأن التفسيرات الرسمية لبعض المواد التي كانت مثار جدل طويل خلال مرحلة المباحثات ـ على نحو ما أوضحنا ـ مع مراعاة

أن هذه التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة جزء لا يتجزأ من المعاهدة [1].

أما عن الديباجة فإن سير معركة المفاوضات ونتائجها كفيل بإثبات زيف ما ورد بها فضلاعما أضافته مواد المعاهدة ذاتها وملحقاتها إلى هذا الاتجاه ، إلى جانب مضمون الخطاب الخاص بالضفة الغربية وغزة . اللهم إلا الفقرة الخاصة بإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل على نحو ما تفصح عنه فقراتها؛ حيث جاء بصدر الديباجة إقرار الطرفين باقتناعهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ ، والالتزام بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد. ووفقا لإطار السلام فإن أساس السلام ليس مع مصر و إسرائيل فحسب ، بل أيضاً مع إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها " على هذا الأساس " [الفقرة١ ، ٢] [2]. وهو ما لا يستقيم مع ما أعلنه بيجن وأصر على تنفيذه وبخاصة بشأن عدم انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة والقطاع وبخاصة ديباجة القرار ذاته [بعدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب] وإصرار بيجن على أن مبدأ التفاوض لن يتم إلا مع الدول ذات السيادة ، ومعني ذلك استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا المبدأ . مضافا إلى ذلك مضمون وطبيعة الحكم الذاتي للسكان بهذه المنطقة ، بغض النظر عما يعلنه المسئولون أو تشير إليه ديباجة المعاهدة .

١- تؤكد الحكومة المصرية بأن التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة بأنها جزء لا يتجزأ من المعاهدة و بالادعاء بأن تلك التفسيرات هي نتاج جهد وحرص المفاوض المصري على الحصول عليها لمواجهة محاولة إسرائيل تفسير تلك المواد من المعاهدة تفسيرات تخرج بها عن معناها والهدف الحقيقي من ورائها . ولكن رصد و تحليل مسار سير المفاوضات كفيل بإثبات عدم صحة ذلك . حيث أن هذه التفسيرات كانت آخر ملاذ للمفاوض المصري كمهرب من التعنت الإسرائيلي وأقصي ما سمحت به حكومة الليكود بعد ما دمغتها بطابعها . فما لم توافق عليه إسرائيل كنص مثبت في صلب المعاهدة ثم إرجائه إلى تلك التفسيرات ، ولكل طرف الحق في تفسيرها كما يشاء ، أما التطبيق العملي للمعاهدة وملحقاتها والخطاب التكميلي كفيل بالقول الحسم لذاك التناقض . أما بشأن هذه الادعاءات ومحاولات تزييف الوعي وخداع أمة بأسرها على يد قادتها و زعمائها ، انظر ، مناقشة المعاهدة المصرية / الإسرائيلية في مجلس الشعب المصري : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثامنة و الخمسين المعقودة بتاريخ ٥ أبريل ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩] ، صـ ١١٣٥ ـ ١١٥٠ .

٢- انظر نص الوثيقة ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها . مصدر سابق ، صـ ٤٣ ، المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٥٦.

أما الفقرة[٣] فقد أكدت إنهاء حالة الحرب وإقامة سلام بين مصر وإسرائيل وهو ما أقرته اتفاقية سيناء الثانية من قبل وتم توثيقه بالمعاهدة ، وربما كانت هي الفقرة الوحيدة التي تم تنفيذها ، ومازالت قائمة حتى الآن .

وتشيرالفقرتان [٤ ، ٥] إلى أن"معاهدة السلام " تعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي / الإسرائيلي بكافة جوانبه ؛ بدعوة الأطراف الأخرى للاشتراك في عملية السلام على أساس مبادئ إطار السلام واسترشادا به [١] .

وهو ما لا يستقيم بكل المقاييس مع ما وصلت إليه المفاوضات ونصت عليه الصيغة النهائية للمعاهدة بموادها وملاحقها ، وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأنها معاهدة سلام منفصل تماما . فلم تحقق الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية ؛ فقد شوهت إسرائيل معالم الحكم الذاتي الذي سمحت به لسكان الضفة والقطاع . وهو ما سوف يثبت صحته من خلال مرحلة تطبيق الحكم الذاتي الذي كتب عليه الفشل قبل تطبيقه . بجانب الشروط والقيود التي فرضتها المعاهدة على مصر والتي كانت كفيلة بنسف أي تفكير للمشاركة في مباحثات السلام والسير على دربها .

وبهذا الوضع مثلت ديباجة المعاهدة إطار تغطية لمحتوى المعاهدة ومضمونها سواء موادها أو ملحقاتها ، فهو أقصى ما أنجزه المفاوض المصري بشأن التسوية الشاملة وسط المعارك الشرسة مع كتلة الليكود وما سمحت بتمريره استنادا إلى تنازلات السادات و انفراده بمهمة التفاوض وهو لم يكن أهلا لمثل هذه المهمة الشائكة التي ستحدد ملامح مستقبل أمة بأسرها لسنوات طوال ـ في ظل إقصاء المستشارين و الخبراء المعنيين بتلك المسئولية و تغييبهم شبه التام عن مجريات الأحداث ـ بخاصة معضلة التفاوض مع ذاك الماكر الصهيوني و الخصم الشرس الذي يتربص لسقطات فريسته . ومن المفارقات أن السادات الذي خدع عدوه و باغته بحرب لم تخطر له على بال ، هو ذاته الذي أمكن العدو من احتوائه و

١ـ انظر نص الوثيقة ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها . مصدر سابق المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٥٦

السيطرة عليه ، أو بالأدق تقييده و امتلاك زمامه فكريا و ديناميكيا ، حتى تسلط على ذاته و بلاده . وهو ما يدعو للأسى في المقام الأول ..

ومن المفارقات أن يوقع السادات ـ الذي طالما نادى بالسلام الشامل ورفض أي صلح منفرد ـ على المعاهدة وهو على يقين تام بذلك ومدركا لأخطارها وأبعادها [١]. على نحو ما تطالعنا به مواد المعاهدة وملاحقها والمحضر المتفق عليه بالتفسيرات الرسمية لبعض موادها وهو ما سوف نتناوله بالتحليل من خلال ثلاث محاور رئيسية كالتالي :

١ - <u>على صعيد الاستقلال والسيادة الوطنية</u> : -

تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام سلام بينهما حالما يتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة [م١] . وهو ما تصدرت به مواد المعاهدة ، نظراً لما لهذه المسألة من أهمية خاصة ، باعتبارها مضمون المعاهدة برمتها وستدور باقي مواد المعاهدة حول ذاك المفهوم ؛ إما لتدعيمه أو كإجراء تنفيذي له . وبذلك قد انتهت الحرب رسميا بين الطرفين بمقتضى هذه المادة متضامنة مع المذكرة الثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة[٢]. والتي يستحيل معها حتى التلويح بإمكانية قيام مصربأي نشاط عسكري مباشرأوغيرمباشر ضد إسرائيل ، مهما تطورت الأمور وبلغ الخلاف مداه [٣].

وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تعهدت بمقتضى المعاهدة بانسحاب قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية [بين مصر وفلسطين

١- و يتضح وجه التناقض وأبعاده من خلال مقارنة المذكرة التفسيرية للمعاهدة – تحت إمضاء دكتور بطرس غالي ، وما ورد بمذكراته . صـ ١٥٢ – ٢٤٤ .

٢- انظر ، نص مذكرة الاتفاق ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ملحق [ج] .

٣- ورغم كل ذلك ، نجد تصريح دكتور / مصطفي خليل ، بأن مصر سوف تساعد سوريا إذا حاولت تحرير الجولان بالقوة , وذلك وفقا لميثاق الدفاع المشترك ، وأن المعاهدة مع إسرائيل لن تمنع مصر من ذلك ، جريدة النهار ١٩٧٩/٤/٩ . وفور إدلاء رئيس الوزراء المصري بذلك التصريح ، ظهر رد فعل إسرائيل عنيفا ؛ حيث أرسل بيجن احتجاجا رسميا إلى السادات ، فاضطرت الحكومة المصرية عند ذلك الحد إلى التراجع المبطن عما صرح به رئيس وزرائها ، بأن مساعدة سوريا مشروطا ورهنا لقبول سوريا فتح باب المفاوضات للصلح مع إسرائيل . جريدة السفير ١٩٧٩/٤/١٠ . نقلا عن رياض الأشقر ، المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، أبعادها الاستراتيجية والعسكرية [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط١ ١٩٧٩] ، صـ ٧ .

تحت الانتداب] ، واستئناف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء بنص الفقرة الثانية [م١] إجمالا . إلا أنها قيدت من حرية الإرادة المصرية من ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء ، بل حددت نوع هذه السيادة التي ستعود إلى مصر مع إمكانية استغلال ذلك وكيفية مساهمة هذه الأوضاع لتحقيق الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي . فقد تم تقييد مراحل الانسحاب بتوقيتات معينة ، والتزامات أمن محددة طبقا لنص [م٤] . وهو ما يوضحه الملحق العسكري تفصيلا .

فبالاطلاع على بنود الملحق العسكري وما ورد به بشأن تنظيم الانسحاب الإسرائيلي وطبقا لتسلسل مراحل الانسحاب [الرئيسية أو الفرعية] وتوقيتاته الزمنية وترتيبات الأمن الملازمة لذلك ستحدد ممارسة مصر لسيادتها على سيناء [١]. حيث تحددت مبادئ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين رئيستين :

- الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش/ رأس محمد [كما هو موضح بالخريطة رقم ٢] وذلك خلال تسعة أشهرمن تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة .

- الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة .

- أ] **<u>أما عن الانسحاب المرحلي</u>** : والذي ينقسم بدوره إلى خمس مراحل فرعية بخطوط انسحاب وتوقيتات زمنية محددة ؛ حيث يبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة العريش حتى منطقة غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي و متلا خلال فترة شهرين وتنتهي خلال تسعة أشهر عقب التوقيع على المعاهدة مباشرة [٢].

ولقد وضعت مراحل الانسحاب وتوقيتاته بعناية فائقة ؛ حتى لا تحدث أي تغييرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية

١- انظر ، البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، ملحق [ج] ، صـ ٤١٦ ـ ٤٦٤ .
٢- البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، المصدر نفسه .

في سيناء ؛ حيث أن السيطرة العسكرية الفعلية لإسرائيل ستبقى قائمة حتى بعد الانسحاب المرحلي [بمراحله الفرعية] . نظراً لأن الطيران الإسرائيلي سيبقى عقب هذه المرحلة الفرعية محتفظا بمطاراته المتقدمة في وسط سيناء ، فضلا عن مطاراته الخلفية في سيناء . بذلك لن تحدث أية تغيرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية ، التي بإمكانها تهديد قناة السويس والعمق المصري فعليا . باستثناء المرحلة الفرعية الأخيرة لمرحلة الانسحاب المرحلي ؛ حيث تخفف هذه المرحلة ـ إلى حد ما ـ من مخاطر التهديد الاستراتيجي الإسرائيلي لمنطقة القناة ، ولكن المنطقة الممتدة من شرق العريش مباشرة في شمال سيناء حتى شرق رأس محمد مباشرة في أقصى جنوب سيناء ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية لأكثر من عامين بعد انتهاء الانسحاب المرحلي. حيث تضم هذه المناطق ثلاث مطارات تمكن القوات الجوية الإسرائيلية من تهديد محاور سيناء الثلاثة وصولا حتى منطقة القناة ، فضلا عن تهديد خليج السويس وعمق مصر على طول شواطئ البحر الأحمر .

أما القوات البرية الإسرائيلية ستكون مسيطرة على خط الدفاع المصري الأول في سيناء وقريبة جدا من خط الدفاع الثاني ، ومن ثم يكون الطريق مفتوحا أمامها حتى الخط الدفاعي الثالث والأخير في سيناء[خط الممرات] والذي يسبق قناة السويس بمسافة [٤٠ – ٧٠ كيلو متر تقريباً] [١]. الأمرالذي يضعف كثيرا من ميزة العمق الدفاعي لمصر وقناة السويس ، وبطبيعة الحال سيبقى هذا الوضع طوال مدة ثلاث سنوات ؛ وهو ما يفرض على مصر استبعاد أي خيارعسكري تجاه إسرائيل مهما تطورت الظروف السياسة والعسكرية ، ومهما ساءت الأوضاع . مما يجعل القيادة المصرية رهن الاختبار خلال عامين ، سواء تجاه إسرائيل أو حلفائها العرب على حد سواء ؛ حيث تكون إسرائيل مسيطرة على كل سيناء كما ستظل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها وعلى هذا أصبحت المعاهدة اعترافا رسميا وإقرارا بحقائق الوضع الراهن .

١ـ محمود عزمي ، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح المصرية . شؤون فلسطينية ، آيار / مايو ١٩٧٩ العدد [٩٠] ، صـ ١٦٤ .

■ ب] **أما الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية :** فقد تحدد له موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة . أما عن الأوضاع العسكرية القائمة عقب الانسحاب النهائي : فقد تحددت له أقصى حدود الأمن - من المفترض أنها لكلا الطرفين وعلى أساس التبادل -حيث تقام ترتيبات أمن متفق عليها : تتضمن مناطق محدودة التسليح ، مراقبين وقوات الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق العسكري ، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان [الفقرة ١ - م٤] مع مراعاة الوجود الدائم لقوات الأمم المتحدة فلا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن [١] . بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ... [فقرة ٢- م٤] .

وبناء على ذلك تم تقسيم سيناء إلى مناطق ثلاث كوضع دائم بعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء : حيث سمح لمصر بالاحتفاظ بقوة عسكرية محدودة الحجم والتسليح ذي نوعية خاصة في المنطقة [أ] - كما هو موضح بالخريطة [٢] - بقوة لا يزيد إجمالي عدد أفرادها من مقاتلين ورجال خدمات إدارية عن ٢٢ ألف فرد ، ولا يزيد حجمها القتالي عن فرقة مشاة ميكانيكية تضم٣ ألوية ميكانيكية ولواء مدرع واحد ؛ بحيث لا يزيد عدد دبابات الفرقة المذكورة عن٢٣٠دبابة موزعة على ألويتها الأربعة ، بالإضافة إلى ٧ كتائب مدفعية ميدانية ، ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات و٤٨٠ مركبة مدرعة [٣].

ومن الملاحظ أن العناصر الرئيسة لقوة هذه الفرقة تعادل تقريبا ما يشمله تنظيم الفرق عالميا ، ولكن الفارق هنا أن المادة المشار إليها قيدت حجم ونوعية وسائل الدفاع الجوي لدى الفرقة المذكورة ؛ إذ حددت وسائل الدفاع الجوي للفرقة بـ [١٢٦مدفعا خفيفا] مضاد للطائرات فقط ، فضلا عن عدد غير محدد من صواريخ الكتف المضادة للطائرات [طراز سام ٧] . مضافا إلى ذلك أن الفرقة ذاتها في خط الممرات تكون خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الفعال ؛ ومن

١- وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٥٨
٢- انظر الخريطة ، ملحق [ج] ، صـ ٤٥٩ .
٣- انظر الملحق العسكري المدرج بملاحق الدراسة ، ملحق [ج] ، صـ ٤٧٤ - ٤٧٩ .

ثم تصبح في موضع ضعف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المحتملة وذلك ما لم يساندها الطيران المصري بفاعلية . و هو ما تم استبعاده بتحريم قيام أي قواعد جوية في سيناء في أي من مناطقها ، أو حتى إنشاء مهابط طائرات عسكرية في أي مطارات سيناء المدنية بمقتضى شروط الملحق العسكري المنظمة للوضع السلمي الدائم لسيناء بعد الانسحاب النهائي . والمشكلة الحقيقية ليس فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة المذكورة ، وإنما في فقدان مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها على أراضيها ، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية وبحرية تامة وفق استراتيجيتها الدفاعية.

فوضع فرقة مشاة ميكانيكية واحدة لا تكفي أصلا لتحقيق دفاع فعال عن المنطقة [أ] ، خاصة وأن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء ستكون منزوعة السلاح من الناحية العملية . إذ ستوجد فيها قوة محدودة من حرس الحدود ذات تسليح خفيف بجانب جنود الشرطة . بالإضافة إلى كل ذلك فإن نوعية التحصينات والاستحكامات المسموح للفرقة بإقامتها في المنطقة [أ] ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة ، مجرد خنادق وملاجئ ؛ أي أنها غير مجهزة هندسياً [1] . وتبعا لحرمان مصر من إنشاء أي مطارات حربية على أي جزء من أرض سيناء أو مواني عسكرية على أي من شواطئها ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام المواني الموجودة بها فعلا ؛ فإنه يجعل سيناء في الواقع أرضا مفتوحة بلا دفاع أمام الغزو الإسرائيلي إن أرادت إسرائيل إعادة احتلال سيناء لأي سبب من الأسباب [2].

١- محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، مرجع سابق ، صـ ١٦٤ – ١٦٦ .

٢- و هو ما ينفيه رئيس هيئة العمليات اللواء حسن أبو سعده أثناء توضيحه للأوضاع العسكرية التي تفرضها المعاهدة أمام مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة [٦٠] بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩ ، مصدر سابق ، ص ٥٩٣٥-٥٩٣٦ . رغم أنه أمر غير مستبعد ، بل وارد بالفعل و يمثل مطلبا لبعض التيارات في إسرائيل و هو ما فجره الكاتب الصحفي عوديد ينيون على صفحات هأرتس الإسرائيلية بدعوة صريحة لاحتلال سيناء مجدد ، معتبرا أن مصر باتت جثة هامدة في أعقاب انهيارها على أثر تداعيات كامب ديفيد و عزلتها العربية ، وفي أعقاب الانقسام الطائفي ما بين مسلمي و مسيحي مصر الذي يزداد تأزما في المستقبل . فتجزئة مصر إقليميا إلى وحدات فرعية جغرافية منفصلة هي هدف إسرائيل السياسي في الثمانينيات ؛ فمتى تفتت مصر تفتت الباقون إلى مجموعات محدودة من الأقليات الدينية و العرقية كأنظمة حكم بديلة للأوطان مجسدا في مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط التي اكتظت بها أدراج الكونجرس الأمريكي و أصبحت متخمة بسلسلة من المشاريع اللامركزية الإدارية و السياسية الموسعة التي لا تزال قيد البحث و الدراسة . و هو ما أقربه السفير الأمريكي بلبنان بمناسبة الذكرى ٥٥ لثورة يوليو و السبيل لإحياء القومية العربية و تحدي مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن ، معن بشور ، مجلة العربي ، عدد ١١٥٣ ، بتاريخ ١٣ / ٤ / ٢٠٠٩ . إلا أنه بمطلع عام ٢٠١١ تحدثت مصر عن نفسها ردا على تلك الإدعاءات أو غيرها بصوت هز الجميع ونبض شعب يناهز الثمانين مليون نسمه ليوقظ أمة بأسرها من ثبات عميق ..

وبالمقابل فإن الوجود العسكري المخفف المتفق عليه [م٢] من البرتوكول كالتزام شكلي متبادل يقتصرعلى شريط ضيق من الأرض لا يزيد عرضه عن ٣ كم على طول الحدود الدولية المصرية الفلسطينية وهي المنطقة التي يرمز لها [د] ، والتي ستتواجد فيها قوة إسرائيلية تتألف من٤آلاف فرد موزعين على ٤كتائب مشاة داخل منشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ، بجانب مراقبي الأمم المتحدة وليس لدى هذه القوة دبابات أو مدفعية أو صواريخ ، فيما عدا صواريخ (أرض / جو) ، إلى جانب مراقبي الأمم المتحدة [١] [البرتوكول - م٢] . ومن الملاحظ أن الوضع هنا يختلف تماما عن الوضع في سيناء ؛ حيث إن المنطقة [د] لا تشكل أي تهديد للأمن الإسرائيلي إذ إن القوة المحدودة والمخففة التسليح الموجودة بتلك المنطقة تقع ضمن نطاق الحماية الفعالة والسريعة لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والقواعد الجوية الإسرائيلية القريبة للغاية منها وبصورة تكاد تكون مباشرة [٢].

وبالعودة إلى سيناء نجد أنه يلي المنطقة [أ] منطقة [ب] حيث حددت نصوص الملحق العسكري منطقة تالية في سيناء هي المنطقة [ب] حيث تحددت القوات المصرية المسموح بتواجدها في تلك المنطقة بأربع كتائب من حرس الحدود لا يزيد عدد أفرادها عن٤ آلاف فرد مجهزة بأسلحة خفيفة ، بالإضافة إلى الشرطة المدنية لمعاونتها للمحافظة على النظام في المنطقة [٣]. فضلا عن أن الطائرات المدنية الموجودة في هذه المنطقة لا يجوز لها الهبوط فيها أو الإقلاع منها ، وإنما يجوز فقط بتواجد عدد من طائرات النقل غير المسلحة لا يزيد عن ٨ طائرات يمكن الاحتفاظ بها في المنطقة [ب] . كما أن الطائرات الحربية المصرية ممنوعة من التحليق فوق أرض هذه المنطقة أو فوق مياهها الإقليمية، وعوضا عن ذلك يمكن تجهيز وحدات الحدود بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة [ب] .. [البرتوكول- م٣] [٤].

١- انظر البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٦١ .

٢- محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، مصدر سابق ، صـ ١٦٧ .

٣- انظر ، البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي و ترتيبات الأمن ، إحدى ملحقات معاهدة السلام ، الملحق [ج] ، صـ ٤٦١ .

٤- المصدر نفسه ، صـ ٥٤ الملحق [ج] ، صـ ٤٦٢ .

وعموماً تهدف هذه القيود إلى منع مصر من القيام بعمليات نقل عسكري جوي كبير بصورة مفاجئة لتعزيزقواتها في المنطقة [ب] وكذلك حرمان مصر من تسيير دوريات حراسة جوية فوقها حتى ولو كانت الطائرات المقاتلة منطلقة من قواعد خارج سيناء [١].

كما قصرت شروط الملحق العسكري حق الطيران الحربي المصري ونظيره الإسرائيلي في طلعات القتال وطلعات الاستطلاع على المنطقتين [أ، د] فقط ، ولكن مع عدم السماح في الوقت ذاته لكل منهما بالهبوط في هاتين المنطقتين كلا في منطقته ، مع إمكانية إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق[البرتوكول - م٣] [٢].

وبطبيعة الحال فإن الطيران الإسرائيلي لن يكون بحاجة للهبوط في الشريط الحدودي - البالغ عرضه ٣ كم وطوله حوالي٢٠ كم - على عكس حالة الطيران المصري الذي سيحلق فوق منطقة يبلغ عرضها٦٠كم وطولها نحو٤٠٠كم ، والذي سيحرم حتى من التزود بالوقود من مطارات المنطقة [أ] التي توجد بها الفرقة الميكانيكية . الأمرالذي يقلل من قدراته على حماية سماء المنطقة إلى حد ما ، وبصورة مختلفة تماما عن قدرة الطيران الإسرائيلي المماثلة بالنسبة للمنطقة [د] بل سيساعد هذا الوضع في توفير حرية الحركة للقوات الجوية الإسرائيلية مع مراعاة تفوقها النوعي [٣] .

كما حددت نصوص الملحق العسكري منطقة ثالثة هي المنطقة [ج] وهي المنطقة الأخيرة التي تعقب المنطقة [ب] وحتى الحدود الدولية وخليج العقبة

١- وهنا يكمن مضمون وطبيعة السلام مع مصر والذي يكفل منع إمكانية نشوب حرب مفاجئة على غرار حرب أكتوبر ، وفي حالة احتمال اندلاعها ستضطر مصر إلى إدخال قوات كبيرة إلى سيناء التي ستكون في معظمها منزوعة السلاح ، ويمكن بواسطة الطرق الإستخبارية الجيدة معرفة التحركات المصرية فور وقوعها . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٥. و لا يعني ذلك تهديد مصر ؛ فقواتها الباسلة قادرة على ردأ الخطر و مواجهة أي عدوان مهما كانت الصعوبات أو التحديات وهو ما لا يتناقض مع تحقيق الأمن القومي المصري و التأكيد على إقراره بكل المقاييس.

٢- معاهدة السلام ين مصر و إسرائيل ، المصدر المشار إليه الملحق [ج] ، صـ ٤٦٣ .

٣- على عطية هيبة ، الصراع العربي الإسرائيلي ، تاريخه ومستقبله في ظل معاهدة السلام ، رسالة زمالة ، أكاديمية ناصر ، كلية الحرب العليا ، القاهرة ١٩٨٢ ، صـ ٥٠ .

شرقا ؛ حيث تتمركز قوات الأمم المتحدة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين بتشكيل قوات ومراقبي الأمم المتحدة من الدول غيرذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن [البرتوكول- م٦] بأن يسند إليها بعض المهام والترتيبات التالية : تشغيل نقاط المراجعة ودوريات الاستطلاع ونقاط المراقبة على امتداد الحدود الدولية و الخط [ب] وداخل المنطقة [ج] ، والتحقيق الدوري من تنفيذ أحكام الملحق العسكري [مرتين في الشهرعلى الأقل] ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فضلا عن ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران ، وفقا للمادة الخامسة من المعاهدة . مع تنفيذ الترتيبات المقررة بالملحق العسكري بواسطة قوات الأمم المتحدة في المنطقة [أ] ، [ب] و بواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة [د] الإسرائيلية ... [الملحق العسكري - م٦] [١] .

مع مراعاة أن هذه القوات لا يجوز لمصر منفردة أن تطلب انسحابها، فلا يجوز سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين ، ونظرا لأن هذا الوجود في حد ذاته يعتبر صمام أمان وإنذار مبكر لاحتمال أي هجوم مصري فمن غير المعقول أن تطلب إسرائيل أو حتى توافق ومن ورائها الولايات المتحدة على سحب القوات الدولية ؛ وبذلك الوضع تحولت هذه القوات إلى قوات احتلال أجنبي من حيث الواقع وهو احتلال دائم لأنه غير مشروط بمدة محدودة [٢] .

وتكمن خطورة ذلك في حق الاستطلاع والتفتيش الدوري المفاجئ على المناطق [أ ، ب ، ج] بواسطة القوة متعددة الجنسيات والمراقبين وكذلك القوة الأمريكية المشتركة ضمن هذه القوات ، علاوة على طلعات الاستطلاع الأمريكية [٣] وإمكانية اكتشاف أي تحضيرات لهجوم القوات المصرية . وبذلك يصعب بل يستحيل تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية ومباغتة العدو إذا

١- انظر نص الملحق ، المصدر المشار إليه الملحق ، [ج] ، صـ ٤٧٥ .
٢- انظر ، نص المعاهدة م٤ الملحق [ج] ، صـ ٤٥٧ ، بينما يرد على ذلك اللواء حسن أبو سعده بأن مصر ليست الدولة الوحيدة في العالم التي لديها قوات طوارئ و قوات الأمم المتحدة موجودة هنا منذ ١٩٥٦ ، مضبطة مجلس الشعب [٦٠] مصدر سابق ، صـ ٥٩٠١ .
٣- لمزيد من التفاصيل راجع الملحق العسكري ، معاهدة السلام ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٧٥ .

اضطرت الظروف لذلك ولهذه الأوضاع انعكاساتها السلبية وبخاصة على تمركز التجميع الرئيسي للقوات المصرية غرب القناة ومدى تأثيرذلك على سرعة تدفق القوات إلى الشرق . وبالتواجد العسكري المحدود للقوات المصرية في المنطقة الأولى [أ] وفي ظل وجود مسافات كبيرة تفصل بين القوات المصرية في المنطقة [ب] عن القوات الإسرائيلية في المنطقة [د] كل ذلك يتيح لإسرائيل التقدم لعمق سيناء دون التورط في قتال رئيسي والاستيلاء على خط المضايق بسهولة ودون عناء ، وأخيرا يستحيل مع ذلك القيام بأية تحضيرات هجومية ويستحيل معها شن حرب في ظل تواجد شبكة التجسس الرسمية المخصصة لجمع البيانات والمعلومات خاصة العسكرية تحت غطاء التطبيع [١][٢] . ولا يمكن لمثل هذه القيود وغيرها مما اشتملت عليه ملاحق وبرتوكولات المعاهدة أن تؤكد على أن مصر قد استعادت سيادتها الكاملة على سيناء ، فربما تكون قد استعادت ملكيتها للأرض ولكنها لم تستعد حق التصرف فيها وفقا لمقتضيات أمنها وإنما قيد هذا الحق تقييداً شديداً لمصلحة مقتضيات الأمن الإسرائيلي دون أي اعتبار لمقتضيات الأمن المصري .

وربما كان أخطر ما تضمنته المعاهدة من قيود على الإدارة المصرية، وضمن أشياء عديدة أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفا حارسا ونشطا لحساب إسرائيل والصهيونية العالمية وفي مواجهة الشعب المصري ذاته فضلا عن الدول العربية . بموجب [م٣] بنص المعاهدة بالتزام الحكومة المصرية بكفالة عدم صدور أي فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد من شعبها أو من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أراضيها ضد إسرائيل ، علاوة على التعهد بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد إسرائيل كما تتعهد مصر بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.[م٣ - فقرة ٢] [٢] . وفي المقابل يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ، ومنع كل طرف الدعاية المعادية

١- على عطية هيبة ، مرجع سابق ، صـ ٥١ .
٢- انظر ، نص المعاهدة [م٣] ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٥٧ .

تجاه الطرف الآخر.. [م٥ - فقرة ٣] . وهو ما ينطوي على أبعاد خطيرة لها تداعياتها على تقييد حرية الفكر وتغيير العقيدة الراسخة لطبيعة الصراع وكل ما يتصل بالنظرة الأيديولوجية أو السياسية تجاه إسرائيل والصهيونية وتجاهل عداء ضارب بجذوره في أعماق التاريخ [١]. تمهيدا لتشويه طبيعة الصراع العربي/ الإسرائيلي مما استدعى المراجعة الشاملة لعلاقات مصر الخارجية وتحالفاتها و حتى سياستها الداخلية على كافة مستوياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، توافقا مع مرحلة السلام وسياسة التطبيع .

فعلى الجبهة العسكرية ؛ أخذت صورة الجيش المصري في التغيير فقد واصلت مصر تقليص حجمه بصورة ملحوظة ، وتحويله إلى العمل في مشاريع عمرانية منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وقد أعلن وزيرالحربية بهذا الصدد التوجه للاحتفاظ بجيش أصغر حجما ، ولكنه أكثر حداثة بعد توقيع معاهدة السلام [٢]. مضافا إلى ذلك تغيير نظم سياسة التسليح والتوجه نحو السلاح الأمريكي . مع مراعاة القبول بالقاعدة الهامة التي تقضي بأن السلاح الأمريكي لا يواجه سلاحا أمريكيا تحت أي ظرف ..

وعلى الصعيد الإقليمي فقد بدا أن هناك مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة قد بدأت بتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية . مرحلة لها انعكاساتها العميقة على الصراع الإقليمي والصراع الدولي بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط ، ولها انعكاساتها على الوطن العربي ، ولها نتائجها ومتطلباتها ، ولعل أهمها تغيير نظام الأمن في المنطقة ليصبح نظام الأمن في الشرق الأوسط بريادة الولايات المتحدة وتحت سيطرة نفوذها [٣].

وهكذا ساهمت مراحل الانسحاب وتوقيتاتها وترتيبات الأمن وقيودها في منح إسرائيل مزايا السلام الاستراتيجية والعسكرية ، إلا أن حجز الزاوية في بناء السلام الحقيقي ومزاياه تكمن في العلاقات السياسية والاقتصادية ، وكان التطبيع كفيلا بهما تدعيما لترتيبات الأمن وتوطيدها .

أما ما يتعلق بالعلاقات الطبيعية بين مصر و إسرائيل فقد أجملتها

١- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٥ .
٢- رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ ١٢ .
٣- عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٥٦٧ .

[م٣ - فقرة٣] من المعاهدة وتناولها بروتوكول خاص بشأن علاقات الطرفين تفصيلا . فنجد أن المعاهدة قد ربطت بين عملية الانسحاب من سيناء وبين التطبيع الكامل للعلاقات سياسيا واقتصاديا وثقافيا ربطا وثيقا محكما ، وبالتالي لن تصبح قضية الانسحاب في مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة ، على اعتبار أن الوجود العسكري الإسرائيلي بسيناء هو وجود غير شرعي ويمثل اعتداء على السيادة المصرية ، وإنما تمت مكافأة إسرائيل على هذا الانسحاب بالتطبيع الكامل للعلاقات معها . وبهذه الطريقة تكون المعاهدة قد اعترفت بطريقة غير مباشرة بأن حرب ١٩٦٧ كانت حربا دفاعية ولم تكن عدوانا مسلحا . والقبول بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بالوضع الذي أقرته المعاهدة هو بمثابة التزام مقابل الانسحاب وليس نابعا من الإرادة المصرية ؛ حيث إن التطبيع مسألة وثيقة الصلة بسيادة الدولة وحدها وحريتها التامة في إقرار ذلك طبقا لمصالحها الوطنية وهو المبدأ الذي أكدت مواد المعاهدة وملاحقها بإلغائه بصورة واضحة [١] .

فقد التزمت مصر بمقتضى [م٣] بإقامة علاقات طبيعية بما تتضمنه من الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ... الخ بالتوازي مع تنفيذ الانسحاب المرحلي من سيناء وليس من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فقد عجزت المعاهدة - على أقل تقدير - أن تفصل بين الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية / الإسرائيلية لما بعد الانسحاب النهائي .

وبالتالي ستخضع تلك العلاقات للاختبار خلال مراحل الانسحاب من سيناء وربما تكون مقياسا له . حيث تكون إسرائيل مسيطرة على النصف الشرقي من سيناء[٢] بعد بدء تنفيذ التطبيع ، فإذا تعثرت العلاقات لأي سبب ما ظلت

١- عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة [بيروت : دار المسيرة ، ط١ ١٩٧٩] ، صـ ٧١ .

٢- وهي أهم جزء من سيناء ومن يستحوز عليها يسيطر على شبه جزيرة سيناء كاملة ، انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٣٢ . فقد قررت إسرائيل أنه طالما أن مفاوضات السلام وعملية تنفيذه مازالت مستمرة فإنها لن تخفف حجم القوات المرابطة في سيناء جنديا واحد ، ويجب أن تظل في حالة تأهب عالية ، وستظل مصر في التقارير الاستخبارية دولة معادية . مع مراعاة أن التطبيع سيكون عنصرا هاما من عناصر الأمن الإسرائيلي والذي تعادل قوته الفرق المدرعة . انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٣ . و الدليل على صحة ذلك أن المخابرات المصرية لا تزال ترصد عناصر تجسس مجندة لصالح الموساد ، لمزيد من التفاصيل انظر ، جريدة الشروق ، مفاجأة : المخابرات المصرية رصدت ضباط الموساد و صورتهم ، العدد ٦٩١ بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٠ . رغم ما يثور حول جدية الخبر و ماهية دوافعه و أهدافه ، لمدى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين خلال عهد مبارك .

إسرائيل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها بسيناء . وأن أي تراجع من جانب مصر سوف تعتبره إسرائيل خرقا للمعاهدة ، وعلى مصر مواجهة العقاب والتهديد الأمريكي . لذا أصبح التطبيع طريقا لا رجعة فيه مهما كانت صعوبته وعواقبه . وهو ما يفسر لنا سلوك السادات واندفاعه للمبادرة ببدء إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة حرصا على استرداد سيناء مهما كان الثمن ..

كما بادر السادات بإصدار سلسلة من التشريعات صيغت لتكون سياجا شرعيا محكما حول المعاهدة لمعاقبة كل من يجرؤ على نقد أحكام المعاهدة أو إبداء رأي معارض لها ، يعتبر ذلك جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بعقوبة [الحبس أو الغرامة] وقد تصل إلى حد الحرمان من الحقوق السياسية . وبذلك تم فرض التطبيع فرضا جبريا على الحكومة والشعب ، دون الأخذ في الاعتبار لأية حسابات ؛ فقد أصبحت إسرائيل بمقتضى بنود المعاهدة وملاحقها في وضع يسمح لها بإملاء شروطها أمام انكسار الإرادة المصرية وسلب سيادتها [1] .

ويؤكد صحة ذلك تناول البرتوكول الخاص بعلاقات الطرفين تفصيلات دقيقة لكل أنواع العلاقات المتعارف عليها وربما تجاوز خطوطها الحمراء [2] فبالنسبة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية : التزمت مصر بتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء عقب الانسحاب المرحلي ، مما مثل إهانة ضخمة للكرامة المصرية وهو عامل سوف يكون له أثر كبير في تفجير السخط الشعبي على المعاهدة . على نحو ما سنرى ..

أما العلاقات الثقافية فلم يتم التزام مصر بإقامة علاقات ثقافية متبادلة بعد إتمام الانسحاب المرحلي فحسب ، بل إلزامها بإقرار أهمية وفائدة ذلك؛ لذا حرصت إسرائيل على تحديد موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي

١- عادل عيد ، تطبيع العلاقات و أثره في التشريع المصري ، مجلة الدعوة ، العدد [٦٣] بتاريخ يوليو ١٩٨١ .
٢- انظر ، نص البرتوكول العلاقات ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـــ ٤٧١ ـ ٤٧٣ .

لعقد اتفاق ثقافي [1] . ولم يكن بوسع المرء أن يحدد أي ثقافة بين مصر و إسرائيل يمكن تبادلها في ظل صراع دام ما يقرب من نصف قرن من العداء والكراهية ومن المؤكد أنه لم ينته بعد ، مهما عقد السادات من معاهدات وبرتوكولات .. أما العلاقات الاقتصادية والتجارية فكان لها نصيب الأسد من المعاهدة سواء بالنص المباشر [م٣- فقرة ٣] أو بنصوص أخرى تخدم هذا المجال وتدعمه فتنص المادة الخامسة على حرية الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة ومضيق تيران [2] .

أما البرتوكول فقد نص في مادته الثانية على إزالة جميع الحواجز في وجه العلاقات الاقتصادية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، والعمل على إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل . وما يتطلبه ذلك من حرية الحركة والانتقال للأشخاص والسلع بدون أي إعاقة [م٣] . والإقرار بأهمية تلك العلاقات جميعها بأنها تحقق مصالح متبادلة وفقا لما نصت عليه المعاهدة ، بصرف النظر عما يثبته الواقع العملي لتطبيق مثل هذه العلاقات وإلزاما لأحد الطرفين بالموافقة على النظر بعين الاعتبار في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها لهذا الغرض [م٥ - فقرة ٢] علاوة على التمتع بكافة حقوق النقل والمواصلات [لبرية - البحرية - الجوية] لإسرائيل بمقتضي [م٦] [3] . وبذلك حققت إسرائيل نصرا تكتيكيا بافتتاح المعاهدة بإنهاء حالة الحرب ، ونصرا استراتيجيا باختتامها بالتطبيع ..

٢-<u>على صعيد علاقات مصر / العربية</u> :-

كان للمعاهدة تداعيات خطيرة على علاقات مصر بالوطن العربي ويعد مجرد التوقيع على اتفاق سلام- بل مجرد التفاوض مع إسرائيل- خروجا على

١-١- انظر ، نص البرتوكول العلاقات ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـــ ٤٧١ - ٤٧٣ .
٢- نص المعاهدة – م٣ ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٥٧ .
٣- انظر ، نص المعاهدة – م٣ ، م٥ ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ٤٥٧ ، ٤٥٨ . وكذلك بروتوكول علاقات الطرفين ، م٢ ، م٤ ، م٥ ، م٦ ، م٧ ، م٨ ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـــ ٤٥٦ ، ٤٥٨ .

الإجماع العربي الذي اعتبر أن القضية الفلسطينية ، وكذا علاقة أي بلد عربي بإسرائيل هي من قبيل القضية القومية التي لا يجوز لبلد عربي أن يتصرف فيها على نحو منفرد [٤]

ولم يقتصر الأمر عند حد خروج مصر على الإجماع العربي بتوقيعها على عقد سلام منفرد مع إسرائيل ، بل تعداه إلى تحطيم كافة التزامات مصر العربية وعزلتها عن عمقها الاستراتيجي . وكانت تلك إحدى اهتمامات أولويات إسرائيل، بل كان ذلك المحصلة النهائية لمجمل أهدافها ؛ لذا حرص المفاوض الإسرائيلي على النص عليها بوضوح في صلب المعاهدة ، بل وبشكل صارخ ومستفز فقد ألزم مصر تنفيذ ما ورد في الاتفاقية تجاه إسرائيل مادامت إسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر ، بغض النظر عن السلوك الإسرائيلي تجاه الدول العربية الأخرى ، أو السلوك العربي تجاه إسرائيل لتكن مصر بمعزل عن هذا أو ذاك . وفي هذا الإطار لم تترك حكومة الليكود أية ثغرة لمصر للتحلل من التزاماتها بدعوى القيام بالتزامات سابقة مع الأطراف العربية ، بل تفرض على مصر وتجبرها بنص المعاهدة على ألا تدخل في التزامات في المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة بالمعاهدة [٥].

وأكدت المعاهدة صراحة أنه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات الواردة بالمعاهدة تكون ملزمة ونافذة بموجب نص المادة السادسة ـ مضمون المعاهدة ولبها ـ التي دارت حولها معارك شرسة خلال المفاوضات دامت لمدة ستة أشهر وأمكن حل تلك المعضلة بالتفسيرات المتناقضة على نحو ما أوضحنا . ونظرا لأهمية هذا الموضوع نورد نص المادة التي نظمت تلك الأحكام ..

٤- و من المفارقات أن مصر هي التي نادت بهذه المبادئ وعملت جاهدة طوال نضالها الدبلوماسي على الالتزام الفعلي بذلك ، هي ذاتها التي نقدت تلك العهود ، ولم يكن منطق ذلك الفارق الزمني فحسب ، بل كان تغير القيادة بأيديولوجيتها المتناقضة هو الحد الفاصل لتلك التناقضات الحادة لذاك البلد الواحد .

٥- انظر ، نص المادة [٦] ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، وزارة الخارجية ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٥٨ .

١. لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢. يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣. كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تكونا طرفا فيها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥. مع مراعاة المادة ١٠٣من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تلزم الطرفين بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة [م٦] [١].

وفي التحليل النهائي نجد أن المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية لأن معظم هذه الالتزامات وأهمها يتعلق بدور مصر في التصدي للمخطط الصهيوني ومقاومته بكل الوسائل ، أما وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس " السلام " بين مصر و إسرائيل وبدون انتظار للبلدان العربية، وأصبح لها أولوية على كافة الالتزامات الأخرى فإن مصر تصبح بنص المعاهدة في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية ، بل ستصبح دولة محايدة في الصراع العربي / الإسرائيلي منذ بدء سريان المعاهدة وفقا لتعهدات حكومتها بذلك [٢].

١- معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية ، المصدر نفسه الملحق [ج] ، صـ ٤٥٨ .
٢- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٩ ، صـ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، وكذلك نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٦ .

ولم تنته أهداف إسرائيل عند ذاك الحد ، بل ألزمت مصر في الواقع بما هو أكبر من الحياد وزجت بها على أن تكون طرفا منحازا لإسرائيل ضد الدول العربية . بمجرد الاعتراف بإسرائيل واحترام سيادتها على أراضيها والإقرار بحق تمتعها بالسلام داخل حدود آمنة [م٣] ؛ وبناء عليه تكون هذه الحدود الآمنة حدودا معترفا بها فيما بعد ، وهو إقرار وقبول بمبدأ باطل لأنه لا توجد حدود آمنة وحدود غير آمنة فالحدود متعارف عليها جغرافيا وهو ما يمثل تحديا صارخا وإنكارا صريحا لشرعية الحقوق الفلسطينية [١] .

كما ألزمت إسرائيل مصر بالتكفل للتصدي لمنع صدور أي فعل من أفعال الحرب أوالأفعال العدوانية أو العنف أو التهديد من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أرضها فالمقصود هنا بالطبع قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أي نشاط للمقاومة الفلسطينية . وعلى مصر أن تتعهد بتصفية النشاط الفلسطيني المسلح أو تقديمهم للمحاكمة ، وربما المحاكمة الإسرائيلية ؛ فلم تحدد المعاهدة جنسية الجهة المسئولة [م٣] .

كان ذلك شأن المعاهدة ، أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل خاص في إطار الصفقة المصرية الإسرائيلية - وحتى لا يتهم السادات بالخيانة بأنه وقع سلاما منفردا مع إسرائيل - فقد حمل السادات للفلسطينيين أقصى ما استطاع أن يصل إليه في مفاوضات واشنطن وما قد تبرع به بيجن لهم على صورة خطاب جانبي تحت مسمى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبمجرد النظر إلى الخطاب " المزعوم " بأنه يمثل حلا للقضية الفلسطينية، نجد أنه موجه من الرئيس الأمريكي إلى كل من السادات وبيجن ليذكرهما بما تم الاتفاق عليه سابقا في كامب ديفيد فقط ؛ فلم يلزمهما بتنفيذ ذلك ولكل منهما الحرية المطلقة بقبوله أو رفضه . فلم يتم الاتفاق بين الطرفين الإقليميين بشأن التوقيع وتوثيق ما تم التفاوض بشأنه لحل القضية الفلسطينية في وثيقة رسمية

١- رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ ١٧ .

ومعنى ذلك أن الاتفاق غير ملزم . هذا من الناحية الشكلية ناهيك عن مضمون الاتفاق ذاته . فلم يكن الحل الذي قبلته مصر للمشكلة الفلسطينية إلا حلا إسرائيليا لحما ودما ، فضلا عن التشويهات التي تعمد بيجن إدخالها على الحكم الذاتي الذي تكرم بمنحه للفلسطينيين . فقد حسم بيجن الأمر بتحديد سلطة الحكم الذاتي في المجلس الإداري للسكان ومعنى ذلك أن السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل فقط [1] . ففي الوقت الذي كان فيه الحكم الذاتي غطاء للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، كان أيضاً غطاء لما سوف يحدث في الضفة وغزة فيما بعد . فقد غلب على الخطاب لغة العمومية وعدم الدقة ، فضلا عن عدم تحديد موعد محدد لإجراء انتخابات الحكم الذاتي ، أما إضافة عبارة « بأسرع ما يمكن » عوضا عن تحديد موعد زمني فما هو إلا نوع من الاستخفاف والمهانة في إطار المماطلة. فعلى الجانب الآخر أرغمت إسرائيل مصر بتوقيتات محددة وواضحة بشأن إقامة علاقات طبيعية بينهما ، كما اهتمت مصر بتوقيتات محددة لا لبس فيها بشأن عملية الانسحاب من سيناء .

أما القضية التي لا يمثلها صاحب فقد صيغت بطريقة غير قانونية وبشكل مبهم لا يوضح أية شروط أو التزامات ، بل اقتصر الأمر على عبارات فضفاضة ربما لم ترد في أي اتفاق سابق في التاريخ . فقد اشترطت إسرائيل التوصل إلى اتفاق ولكل من وفدي مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة وغزة ؛ كشرط مسبق لبدء انتخابات سلطة الحكم الذاتي . مع التوصية بالعمل من أجل الانتهاء من المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن . ليكون ذلك مدخلا قويا لاتباع أسلوب المراوغة والتسويف الإسرائيلي في المفاوضات بهدف تأجيل البت في هذه القضية برمتها لأطول فترة ممكنة ـ وربما إلى ما لا نهاية ـ لإتاحة الفرصة لخلق واقع جديد يسمح لها بتنفيذ مخططاتها في الأراضي المحتلة . وبالفعل نجحت إسرائيل في تحقيق أهدافها فتجاوزت المباحثات حول مفاوضات الحكم الذاتي شهرها الثلاثين خلال ثلاث عشرة جولة دون التوصل إلى شيء ، ثم توقفت تماما في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان ، و نجحت إسرائيل في خلق

١ـ انظر ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مشاريع التسوية ، صـ ٨٢ ــ ٨٥ .

أوضاع جديدة عقب غزوها للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية [1] .

فما كانت الفترة الانتقالية المزعومة إلا منح إسرائيل فسحة من الوقت لترتيب وصياغة السياسة الإسرائيلية في الضفة وغزة للقبول بالحكم الذاتي طبقا لمفهوم بيجن في إطار السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق . و إلا فسيبقى الوضع على ما هو عليه . ولتنفيذ ذلك بدأ النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يتصاعد بشكل خطير ، يتسارع مع الزمن لخلق واقع إسرائيلي ينفذ على مدى السنوات الخمس التالية لموازنة الواقع العربي الفلسطيني لحين طمس معالم هذا الوجود نهائيا [2].

فقد تراجعت قوى الدفع لتفعيل مباحثات الحكم الذاتي ، حيث غاب الشريك الكامل عن تلك الجولة من المفاوضات فبدا كارترعازفا عن الزج بوقته و جهده في مثل تلك الجولة فقد تحقق له ما أراد ، فلم المجازفة في قضية ارتآها كارتر خاسرة ؟ [3] . وبخاصة تزامن بدء مباحثات الحكم الذاتي في مرحلتها الأولى مع تصاعد العديد من الأزمات والأحداث الدولية التي استحوذت على اهتمام الإدارة الأمريكية تصدرتها أحداث الثورة الإيرانية وإطاحتها بالشاه وحدوث أزمة الرهائن الأمريكية في طهران ، وتلا ذلك حدوث الغزو السوفيتي لأفغانستان . وقد أدى تلاحق هذه الأحداث الدولية لأن ينأى كارتر بنفسه عن التورط شخصيا في مباحثات الحكم الذاتي . مضافا إلى ذلك اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية . ولم يكن السادات بأحسن حالا من الرئيس الأمريكي فقد عقد العزم بأنه لن يخوض الحرب في حالة تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي أو حتى الربط بين مسألة التطبيع وبين تقدم مباحثات الحكم الذاتي ، فلم يكن السادات على استعداد لتقبل تداعيات مثل ذلك الربط وتأثيره على إتمام الانسحاب من سيناء رغم حرصه على تنشيط المباحثات والإسراع بإنجاز أي تقدم ملموس

١- لمزيد من التفاصيل حول رحلة جولات مباحثات الحكم الذاتي ، انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٧٩ – ١١٨ .
٢- على عطية هيبة ، مرجع سابق ، صـ ٦٠ .
٣- انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٧ – ٣٠٩ .

رداً على الاتهامات العربية والفلسطينية وكذلك المعارضة الداخلية في مصر[1]. لمواجهة العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية وتنقية الأجواء المسمومة بالاتهامات والحملات الإعلامية المكثفة باتهام السادات بالخيانة وكان أقصى ما بوسع السادات الذهاب إليه لمواجهة الاستفزازات الإسرائيلية هو سحب السفير المصري [2].

وعلى الجانب الآخر لم يكن لدى بيجن أي رغبة أو جدية في التوصل لاتفاق مع مصر حول أسس و شروط منح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكما ذاتيا لا يتفق مع التطور الإسرائيلي كما ورد بمشروعه الخاص الذي يقضي بمنح الفلسطينيين حداً أدنى من الحكم الذاتي لا يتجاوز الإدارة المحلية للأراضي المحتلة في إطار الدولة الإسرائيلية . لذا حرص بيجن على تأخير بدء المباحثات أملا في إقصاء الدور الأمريكي عن المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي . ومن ناحية أخرى لم تكف حكومة الليكود عن انتهاج كافة السياسات والممارسات في الأراضي المحتلة والتي من شأنها تكريس السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي وفرض أمر واقع يحول دون أي تطور نحو استقلال فلسطيني تمهيداً للمطالبة الإسرائيلية بالسيادة على هذه الأراضي عقب انتهاء المرحلة الانتقالية ، ومن ذلك تكثيف النشاط الاستيطاني وتصعيد الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وقد كان من شأن هذه السياسات والممارسات تسميم مناخ مباحثات الحكم الذاتي وعدم تشجيع الفلسطينيين خاصة المعتدلين منهم للمشاركة في هذه المباحثات. وقد اتبعت إسرائيل تكتيكا تفاوضيا في المباحثات يجعل من إمكانية الإسراع بالتوصل لاتفاق حول أسس إقامة الحكم الذاتي أمرا بعيد المنال ، وذلك بتركيز الوفد الإسرائيلي على الخوض في التفاصيل والوسائل المختلفة لتنفيذ الحكم الذاتي ورفض أن تركز المفاوضات على الاتفاق أولا على مجموعة المبادئ العامة كما

١- انظر ، مجلس الشعب ، دور الانعقاد الثالث ، الفصل التشريعي الثاني ، ٩ / ٤ / ١٩٧٩ ، مضبطة ٦٠ ، صـ ٥٥٢٦ ـ٥٥٣٦ ، مصدر سابق ، للاطلاع على موقف القوى المعارضة و الجبهة الداخلية إزاء المعاهدة و الحكم الذاتي .

٢- لم تندد مصر بإسرائيل إزاء غزوها للبنان ولأول مرة منذ ٣٠ عاما تلتزم جانب الصمت . انظر نص برقية عيزرا وايزمان لوزير الحربية المصري والإشادة بتلك التطورات ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٧ .

يطالب به الوفد المصري [1].

وجاءت التحرشات الإسرائيلية بلبنان ومتابعة إسرائيل اعتداءاتها المتكررة على جنوبه . كل ذلك أوضح عدم جدية إسرائيل مطلقا في تهيئة جو ملائم للسلام ، ثم جاءت الغارة الإسرائيلية على العراق [٧ مايو ١٩٨٠] وتدميرها لمفاعله النووي لتثير موجة من الحنق والاحتجاج داخل صفوف القوى السياسية المعارضة للمعاهدة كما أثارت كافة قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة .

ومن المفارقات أنه اتسمت ردود الأفعال الرسمية المصرية على التصرفات الإسرائيلية المتعنتة والمستفزة بالسلبية الشديدة ، ولم يتجاوز في معظم الأحيان الاحتجاجات أو التصريحات عديمة الجدوى والتأثير . إزاء انحراف إسرائيل وتطرفها في تعمد إحراج السياسة المصرية وإهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ولتنسف مباحثات الحكم الذاتي الجارية . وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة أو الضمنية على كافة التصرفات الإسرائيلية . وبالمقابل شرع السادات بحماس في إجراءات التطبيع والاستجابة إلى كافة المطالب الإسرائيلية حول هذا الموضوع إلى حد تصريح السادات باستعداده لمد إسرائيل بجزء من مياه النيل . وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا التصريح أو قدرة السادات على الوفاء به فإن أحدا في مصر لم يستوعب الدوافع التي حدت بالسادات إلى إظهار هذا القدر من الود وهذا الاستعداد الضخم للتعاون إلى أبعد مدى في الوقت الذي وصل فيه الصلف الإسرائيلي والاعتداء المتكرر على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وضرب لبنان إلى أقصى مدى [2] . ولقد أفضت هذه المفارقات بين السلوك المصري والتصرفات الإسرائيلية إلى إقناع فصائل الحركة الوطنية المصرية بأن المعاهدة قد شلت الإرادة الوطنية تماما ، وكبلتها بالقيود التي يصعب الفكاك منها ، وهو ما دفع الفصائل التي كانت قد وافقت على المعاهدة إلى إعادة النظر في موقفها وهو ما سوف نتناوله في حينه .

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٨١ – ٨٧ .
٢- بشان هذا التحليل ، راجع نور الدين كمال ، صـ ١٠٢ -١٠٣ .

وعلى المحور العربي ، ساد مناخ هستيري وتصاعدت حدة الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر ، وتعالت الاتهامات بالخيانة والتوقيع على صلح منفرد مع إسرائيل ، كما اتخذت عدة إجراءات ضد مصر في أعقاب توقيعها على " معاهدة السلام " مع إسرائيل ؛ لعل أهمها تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس ، وقطع غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، وفي ظل هذا المناخ العدائي الذي قادته جبهة الصمود والتصدي كان من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على الأردن أو الفلسطينيين المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي ، الأمر الذي انعكس بالسلب على مسار المباحثات ونتائجها [1].

٣- <u>على صعيد الوضع الخاص للولايات المتحدة</u> :-

لم تقتصر أخطار وتداعيات المعاهدة على المساس باستقلال مصر الوطني وسيادتها على أراضيها ، ولا على تحطيم علاقاتها بوطنها العربي الذي يمثل الاحيتاطي الاستراتيجي لها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، ومجالها الجوي الذي يكسبها الدور الريادي بالمنطقة ، وإنما تجاوز ذلك إلى إحكام تبعية مصر للولايات المتحدة - بعد ما أجهزت بصورة شبه تامة على جسورها مع موسكو - وتقنين هذه التبعية . وبناء على دور الشريك الكامل الذي لعبته واشنطن خلال المفاوضات بين مصر و إسرائيل - كما تم توضيحه أثناء سير المفاوضات - فقد كانت النتائج المنطقية لذلك هو ما جسدته مواد المعاهدة وملاحقها ؛ فقد أسندت المعاهدة دوراً تنفيذيا محددا في إطارها للولايات المتحدة على النحو التالي [2] .

١. فقد انفردت واشنطن دون غيرها بالقيام بعمليات الاستطلاع الجوي والإشراف على الانسحاب ، كما أسند لها إمكانية القيام بالتفتيش للتأكد من حجم القوات والتسليح ومدى الالتزام بقيود المعاهدة والتزاماتها ، بناء على طلب أي من الطرفين ، أو طلب الأمم المتحدة [طبقا لما نصت عليه م٧ من المرفق الملحق بالبروتوكول الخاص بالانسحاب وترتيبات الأمن] .

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، المرجع نفسه .

٢- م٧ – المرفق الملحق بالبرتوكول الخاص بالانسحاب وترتيبات الأمن ، معاهدة السلام ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٦١-٤٦٤ .

٢. كما انفردت الولايات المتحدة بمهمة تشكيل قوات الأمن في حالة فشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن الوفاء بذلك - وهو ما حدث بالفعل فقد رفضت الأمم المتحدة بالطبع وهو ما كان متوقعا تشكيل قوات لم يطلب منها المجتمع الدولي تشكيلها- و يتضح من ذلك أن هذا الدور الهام سيؤول في النهاية إلى الولايات المتحدة . ولما كانت هذه القوات هي قوات دائمة لا يجوز سحبها إلا بموافقة الطرفين ، ومن المؤكد أن ذاك القيد و أضراره موجه ضد مصر ، وهو ما يستحيل معه مطالبة إسرائيل بسحب هذه القوات التي هي في واقع الأمر لصالحها بكل المقاييس . وبذلك أسندت مهمة بقاء هذه القوات ودوامها إلى قرار إسرائيل ومن ورائها واشنطن ، وبالتالي تحولت هذه القوات في الواقع إلى قوات احتلال دائم تابعة مباشرة للولايات المتحدة ؛ فقد تم استبدال الاحتلال الأمريكي بالاحتلال الإسرائيلي ولكنه تحت الصفة الشرعية بدوامها .

٣. أصبحت الولايات المتحدة الحارس الوحيد والضامن لقيام الأطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة . وكان هذا المبدأ سيفا ذا حدين حد الأمان والحماية لإسرائيل ، وحد العقاب والانتقام المشهر في وجه مصر فقد التزمت واشنطن بمراقبة تنفيذ وتطبيق المعاهدة نصا وروحا تحقيقا لأمن إسرائيل وسلامة مصالحهما المشتركة ، لذا أخذت واشنطن على عاتقها مهام تنفيذ المعاهدة والإجراءات اللازمة إزاء خرق المعاهدة أو حتى التهديد بخرقها . فضلا عن التزام واشنطن بمعارضة كل إجراء أو قرار في الأمم المتحدة يتعارض ومعاهدة السلام ،علاوة على الاستجابة لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية متوازيا مع استمرارفرض قيود على إمدادات الدول الأخرى بالأسلحة إذا قدرت احتمال استخدامها في هجوم مسلح ضد إسرائيل [١]

وتحقيقا لذلك تم تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة ، بتزويد إسرائيل بأعتدة

١- انظر ، نص مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية ، موشي دايان ، الاختراق ، ملحق وثائق ، مرجع سابق ، صـ ٣٦٤ . وكذلك انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤٦١ – ٤٦٢ .

طوارئ ، واستغلال حق الملاحة والطيران في مضايق تيران وخليج العقبة . وإن من شأن هذه التهديدات ردع نظام السادات وأي نظام يخلفه من انتهاك المعاهدة أو حتى التفكير في مثل هذا الأمر [١] .

وأخيراً كان توقيع معاهدة السلام إيذانا بدخول واشنطن الشرق الأوسط بكل ثقلها وبشكل فعال رسميا بناء على رغبة الأطراف المحلية للصراع - وما لذلك من أبعاد على الصراع الدولي بين العملاقين -بما في ذلك الوجود العسكري المادي في مصر قلب الوطن العربي ومفتاح الشرق الأوسط والذي تعددت أبعاده وأهدافه لتصل إلى حد حماية النظام الحاكم من أية تقلبات داخلية ، ودفعه للسير قدما في اتجاه التغير والتحول للغرب الذي قد بدأ بالفعل منذ وقت ليس بقصير، خاصة ما طرأ على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وانعكاسات ذلك على الحياة السياسية والبرلمانية لتتلاءم مع الأوضاع الراهنة وبالتالي لابد من حمايته بالقوة المسلحة . لتصبح معاهدة السلام قاعدة أساسية لإنشاء نظام دفاعي استراتيجي أمريكي جديد في الشرق الأوسط ، هدفه المعلن وقف المد السوفيتي في المنطقة والحفاظ على استقرارها في ضوء الدور الجديد الذي رسمته المعاهدة لقيام مصر بالتغطية السياسية للعمليات العسكرية الإسرائيلية سواء ضد المقاومة الفلسطينية أو لبنان أو العراق ، أو غير ذلك [٢][٣] . مما يقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على بعض نماذج القوى السياسية المعارضة لنهج سياسة السادات و بخاصة تجاه عملية التسوية للصراع العربي/الإسرائيلي التي لا تقتصر على الأحزاب فقط ، وإنما تمتد لتشمل قطاعا واسعا من الهيئات و جماعات المصالح و الضغط - كما أشرنا سابقا - و تلك جماعات عديدة يصعب الاحاطة بتفاصيل مواقفها من عملية التسوية بشكل دقيق ؛ نظرا لضيق المجال . لذا نقتصر على تحليل موقف حزبين من أحزاب المعارضة المسموح بهما رسميا

١- عبد الحفيظ محارب ، الإسرائيليون يقومون المعاهدة ، شؤون فلسطينية ، آيار / مايو ١٩٧٩ العدد [٩٠] ، صـ ١٥٧ .

٢- حيث مثلت تطورات الأحداث في المنطقة ؛ بدءا من قصف المفاعل النووي العراقي و مرورا بضم مرتفعات الجولان و استمرارا للاستفزازات الإسرائيلية الكبرى في العالم العربي وتكثيف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية و غزو لبنان ، الذي مثل إحدى تداعيات الصلح بين مصر و إسرائيل على المدى الطويل . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ ١٨ – ٢٢ .

وهما حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي و حزب العمل الاشتراكي . و استبعد حزب الأحرار من نطاق التحليل لأسباب عديدة لعل أهمها نشأة الحزب وملابسات ظهوره على الساحة السياسية في ظل ظروف غير واضحة ، و من ثم لا توجد لدينا معايير يمكن الاستناد إليها لتحديد القوى الاجتماعية و السياسية التي يمثلها . فهو لا يعد امتدادا لقوى اجتماعية و سياسية راسخة و ضاربة الجذور في المجتمع المصري على عكس حزب التجمع الذي هو امتداد و تعبيرعن التيارات الماركسية و الناصرية و القومية على اختلاف روافدها ، وحزب العمل الذي هو امتداد لحزب مصر الفتاة . كما يتناول التحليل موقف الجماعات الدينية الإسلامية ، فعلى الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسيا رسميا إلا أنها لعبت دورا سياسيا بالغ الأثر ، وربما أهم الأدوارعلى الإطلاق في تعبئة الرأي العام المصري ضد المعاهدة المصرية / الإسرائيلية [1]. ورغم هذا القصور فإننا نعتقد أن هذا الاختيار يمكن أن يعكس بدرجة مقبولة تطور موقف القوى السياسية و الاجتماعية بشكل عام من عملية التسوية . فحزب التجمع هو نموذج للحزب السياسي الواضح أيديولوجيا و الذي يحدد مواقفه السياسية استنادا إلى عقيدته و هي بطبيعتها متصادمة مع توجهات الحزب الحاكم ، وبالتالي فهو حزب رافض منذ البداية لعملية التسوية المنفردة في إطار رفضه للتوجهات الاقتصادية و الاجتماعية لنظام السادات . أما حزب العمل الاشتراكي فهو نموذج للحزب الذي أخضع موقفه من قضية التسوية لاعتبارات سياسية محضة تعلقت بظروف نشأته فمثل نموذجا بدأ بقبول المعاهدة بتحفظات وانتهى برفضها رفضا صريحا و قاطعا . أما التيارات الدينية فهي تعد نموذجا للضميرالعام للشعب المصري ، لذا فإن بحث موقفها من التسوية هو مسألة أساسية . وعموما اعتمدنا في تحليلنا لمواقف هذه القوى المختلفة على ما صدر عنها من بيانات ، بالذات مطبوعاتها الرسمية على صفحات صحفها الناطقة باسمها ، مجلتي الدعوة و الاعتصام بالنسبة للجماعات الدينية ، و جريدة الشعب الأسبوعية الناطقة بلسان حزب العمل، وجريدة الأهالي الناطقة بلسان حزب التجمع .

١- بشأن هذا التحليل راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٩٦ ـ ٩٧ .

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي :

يعتبر حزب التجمع الوطني أكثر الأحزاب المسموح بها رسميا على الساحة اتساقا في موقفه من عملية السلام مع إسرائيل و أكثرها وضوحا . نتيجة لمنطلقاته الأيديولوجية المحددة المعالم التي ساهمت في رسم رؤية و تفسير الحزب لمغزى الأحداث الجارية و دلالاتها . و رغم أن التجمع ليس حزبا و إنما أقرب إلى صيغة الجبهة الائتلافية منه إلى الحزب ، حيث يضم تيارات شتى و قوى اختلفت في منابعها الفكرية والتاريخية والنظرية [اشتراكية و ماركسية و ناصرية و قومية و التيار الديني المستنير] ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق بين هذه التيارات على الخطوط الأساسية [1] . وكان ذلك انعكاسا للواقع السياسي و القيود المفروضة على نشأة الأحزاب ، لذا يتميز حزب التجمع بصيغة فريدة أطلق عليه " الحزب المتعدد الأيديولوجيات " .

وعموما لم ينظر الحزب إلى النهج المصري في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي الذي بدأ يأخذ منحنى خطيرا مع زيارة السادات للقدس ، باعتباره سياسة منفصلة و قائمة بذاتها ، و إنما باعتباره جزءا من سياسة عامة في إطار المخطط الأمريكي الرامي إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و إلى تفكيك التجربة الناصرية التي انتهجت خطا واضحا في التحرر الوطني و محاولة التطبيق الاشتراكي في مصر . وقد اعتبر الحزب أن هذه السياسة التي توجد جذورها الحقيقية في سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنها إضعاف مصر في مواجهة التحديات الخارجية ، وربط مصر بروابط التبعية الاقتصادية والثقافية بالغرب الرأسمالي ، وفقدان مصر لاستقلالها السياسي والاقتصادي . و لم يكن التقارب المصري / الإسرائيلي إلا حلقة في هذه السلسة باعتبار أن إسرائيل ليست سوى أداة في يد الإمبريالية الأمريكية أو بالأدق تحقيقا لأهداف و مخططات متطابقة لكل منهما . و من هذا المنطلق عارض حزب التجمع زيارة السادات لإسرائيل و ما ترتب عليها من نتائج مجسدة في اتفاقيتي كامب ديفيد ، ثم

١- انظر ، عمرو الشوبكي حزب العمل ،[القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ط ١ ٢٠٠٥] ، صـ ٢٨ ـ ٢٩ .

" معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية [1]. واستنادا إلى ثبات موقف الحزب الذي لم يتغير على امتداد مسار التسوية و هو ما طرحته جريدة الأهالي على امتداد الفترة التي لم تكن سوى شرح و تأييد لوجهة النظر التي أوردناها [2]. و هو ما أعلنه رئيس الحزب خالد محي الدين في ساحة مجلس الشعب أثناء مناقشات « معاهدة السلام» المصرية / الإسرائيلية معددا أسباب رفض الحزب لها على النحو التالي :

- تنطوي الاتفاقية على إهدارللسيادة المصرية لأنها لا تعطي مصرسوى انسحاب مشروط من سيناء و بالتالي تدعم المعاهدة التفوق الإسرائيلي بينما تضر بقضية السلام و تعرضه على المدى الطويل لأخطار كثيرة ، بسبب تدعيمها لاستمرار الخلل الاستراتيجي بين إسرائيل و الدول العربية .

- تضعف المعاهدة التزامات مصر العربية بنص المعاهدة ذاتها لأنها تعطي هذه المعاهدة أولوية على الالتزامات الأخرى ، و بالتالي تضعف التضامن العربي الذي تدعم أساسا بسبب الخطر الصهيوني ، فبإلغاء هذا الخطر و عقد صلح و صداقة و تعاون مشترك فإن مبدأ الالتزامات العربية تصبح في حكم المستحيل .

- إضعاف دورمصر القيادي ؛ فبمجرد قبول مصرالصلح المنفرد و عقد سلام مع إسرائيل فقدت شرعيتها وأهليتها لهذه القيادة لمدى ارتباط هذه الزعامة أساسا بقيادة مصر للصراع العربي / الإسرائيلي و نضالها المرير من أجل القضية العربية و الحل الشامل لنزاع الشرق الوسط .

- تلتزم مصر بنص المعاهدة بإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل ، و لم تكمن خطورة ذلك في قضية قيام هذه العلاقات قبل الانسحاب أو بعده ، و لكن القضية أن ذلك يتجاوز حق ما يلزم به القانون الدولي . فالاعتراف القانوني

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، الأهالي صحيفة تحت الحصار ، إعداد حسين عبد الرازق [القاهرة : دار العالم الثالث ط١ ١٩٩٤ . صـ ١٥١ ـ ١٥٢] .
٢- الأهالي ، أول فبراير ١٩٧٨ [العدد الأول] . كذلك ١٥ أبريل ١٩٧٨ [العدد العاشر] .

الذي يأتي بعد إنهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم بإقامة علاقات دبلوماسية و تجارية و ثقافية . فهذه قرارات سيادة و النص عليها في المعاهدة يمثل ثمنا ضخما دفعته مصر لهذه المعاهدة ، ودفعته قبل الانسحاب الكامل مما يجبر مصر على ابتلاع الاستفزازات الإسرائيلية و يضعها تحت ضغط عنيف مهما تمادت إسرائيل في صلفها و تعنتها .

- المعاهدة صفقة ثنائية و ليست حلا شاملا ، ومن شأنها عزل مصر ليس فقط عن وطنها العربي بل أيضا عن العالم الإسلامي و عالم عدم الانحياز، و هو ما سيساعد بطبيعته على إضعاف قدرة مصرعلى مقاومة الضغوط الإسرائيلية و الأمريكية [١].

و إضافة إلى ذلك عكست جريدة الأهالي[٢] ـ التي انهالت عليها الضربات إلى حد مصادرة أعدادها وعدم قدرتها على الظهورأحيانا كثيرة ـ وجهة نظر الحزب و كشفت عن أبعاد السياسة الإسرائيلية و ممارساتها الاستفزازية و ما انطوت عليه من تصرفات بعد المعاهدة و خنوع القيادة المصرية و ضعفها إزاءها و مدى أبعاد ذلك و أخطاره على الصعيدين الداخلي و الخارجي لتؤكد صحة موقف الحزب جملة و تفصيلا [٣] .

و رغم الضربات التي وجهت للحزب و صحيفته فقد رفض الحزب أن يستسلم للضغط أوأن يحل نفسه و لعب دورا هاما مع باقي فصائل الحركة الوطنية لمقاومة كامب ديفيد و معاهدة السلام ؛ لينتهي به المطاف أخيرا بأن يلقى بعدد كبير من مناضليه في السجون في مواجهة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .

١- مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة ٦٠ ، بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩] ، صـ ١١٥٠ ـ ١١٥٥ .

٢- أمام اشتداد المواجهة مع النظام الحاكم واعتقال قيادات الحزب و مصادرة صحيفته اضطر الحزب لإصدار نشرة التقدم للتوزيع الداخلي على الأعضاء بديلا عن الأهالي ابتداء من ٨ نوفمبر ١٩٧٨ و حتى ٤ مايو ١٩٨٢ .

٣- انظر ، حسين عبد الرازق ، صحيفة تحت الحصار ، مرجع سابق . إضافة إلى أعداد صحيفة الأهالي [عدد ١٦ بتاريخ ١٧/ ٥ / ١٩٧٨ ، العدد ١٧ بتاريخ ٢٤ /٥ / ١٩٧٨ ، العدد ٢٣ بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٧٨ ، العدد ٢٥ بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٧٨ ، العدد ٣٠ بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٧٨ ، العدد ٣١ بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٨] .

أما حزب العمل الاشتراكي :

لقد اتسمت عملية التحول للتعددية السياسية المقيدة بمركزية دورالقيادة السياسية و امتلاك زمام إدارة و قيادة عملية التحول و السيطرة على خطواتها ، فكان السادات محور التجربة الحزبية ؛ حيث لعب خلال الفترة [١٩٧٤ـ ١٩٨١] أدوار المبادر و المشجع و الحكم المحايد بين الأطراف المتصارعة ، و في مرحلة أخرى أدوار القاضي و صانع القرار عند وصول الحوار إلى لحظات حاسمة . و بدا السادات مسيطرا تماما على خطوات التحول وعلى ممارسة التجربة بالشكل والحدود التي تضمن استمرار تحكمه وسيطرته و رقابته على النظام ككل ، و هو ما بدا واضحا على نشأة حزب العمل بصفة خاصة [١] .

و هو ما انعكس على موقف حزب العمل الاشتراكي من اتفاقيتي كامب ديفيد الذي كان أكثر المواقف إثارة و أغناها بالدلالات . و يرجع ذلك في المقام الأول إلى الظروف الخاصة التي نشأ فيها الحزب و الملابسات التي صاحبت تلك النشأة. فقد تم تأسيس الحزب في ظروف تعرضت فيها التجربة الديمقراطية الهشة التي بدأت بتشكيل المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي ، واستكملت بتحول هذه المنابر إلى أحزاب و السماح بإنشاء أحزاب جديدة إلى نكسة حقيقية . كان حزب الوفد الجديد قد استكمل إجراءات تأسيسه و تمت الموافقة على قيامه ، وبدأ يمارس نشاطه بالفعل . و لكن لم يمضٍ على قيامه عدة شهور حتى صدر القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ و الخاص بحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي و الذي بموجبه حرم رئيس الحزب فؤاد سراج الدين و آخرون من ممارسة حقوقهم السياسية فأعلن الحزب حل نفسه في يونيو ١٩٧٨. وفي الوقت نفسه تعرض حزب التجمع لضغوط عنيفة من جانب الحكومة ، و بدأت لعبة المصادرة مع صحيفة الأهالي الناطقة باسمه في هذه الظروف و حفاظا على الشكل الديمقراطي شعر السادات بالحاجة إلى وجود معارضة يمكن السيطرة عليها أوعلى الأقل احتواؤها في إطار محدد لا يتصادم مع الخط السياسي العام الذي ينتهجه على الصعيدين الداخلي

١- عمرو الشوبكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

و الخارجي. لذلك شجع السادات قيام حزب العمل الاشتراكي ، و ذلل أمامه جميع العقبات الإدارية والقانونية التي كانت تحول دون قيام الأحزاب بسهولة [1]. و لم يمانع الحزب الوطني من مساعدة حزب العمل في هذا الصدد، و لم يقتصرالأمرعند حد الموافقة أو التشجيع ، و لكن تم اختراق الحزب من داخله وعلى أعلى مستوياته [2] . و لكن الأمور لم تسر في الطريق المرسوم لها فقد بدأ حزب العمل يشعر تدريجيا أن السياسات الحكومية داخليا و خارجيا تواجه بمعارضة حقيقية ولا تجد صدى رجل الشارع المصري ، و كان عليه أن يختار بين أن يصبح حزبا حقيقيا له قواعد شعبية أو أن يتحول إلى مجرد ديكور ديمقراطي [3] . و فيما يتعلق بكامب ديفيد فقد وافق الحزب رسميا عليها و لكنه أبدى عددا من التحفظات و المخاوف تدور حول محاور ثلاثة يمكن إجمالها على النحو التالي :

المحور الأول : و هو المحور الوطني المصري ، فقد اعتقد الحزب أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن يتوفر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء . و بالتالي تحفظ الحزب على تبادل السفراء بعد إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب كما نصت الاتفاقيات ، وفي الوقت نفسه أبدى الحزب بعض المخاوف حول احتمالات الغزو الاقتصادي لمصر من جانب إسرائيل و طالب باليقظة و الحرص .

المحور الثاني : ومثل محور العلاقات العربية المصرية ، فقد اعتبرالحزب أن المعاهدة المصرية / الإسرائيلية خطوة أولى في طريق طويل لن يكتمل إلا بالجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا و الضفة الغربية وغزة والقدس ، وطالب بالحفاظ على التضامن العربي .

المحور الثالث : و هو المحورالاستراتيجي والدولي ، ويلاحظ أن الحزب لم يحدد موقفا واضحا في هذا الصدد واكتفى بالإشادة بالجهود الأمريكية لإبرام

١- و من أهم هذه العقبات اشتراط وجود عشرين عضوا بمجلس الشعب من بين الهيئة التأسيسية لأي حزب جديد .
٢- حين أصبح محمود أبو وافية عديل السادات نائبا لرئيس الحزب .
٣- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ١٠٠ .

هذه المعاهدة ، وطالب واشنطن بالضغط على حليفتها إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية [1] .

و يرجع هذا الموقف المبدئي من كامب ديفيد مجسدا في التأييد الحذر أو المشروط كمحصلة لعوامل عديدة لعل أهمها الضغط الحكومي بكافة الأشكال والوسائل وبخاصة من خلال التأثيرالمباشر للجناح الذي يتزعمه محمود أبو وافيه داخل الحزب ، إلى جانب الظروف الخاصة التي أدت إلى نشأة الحزب ـ كما سبق أن أوضحنا ـ وهي ظروف لم تكن تسمح للحزب إلا بقدر ضئيل من الحركة إلا بعد مرور فترة من الوقت يدعم فيها الحزب مواقعه و يكتسب ثقة الشعب ، و بعدها يستطيع الحزب أن يعبر عن مواقفه بشكل أكثر تحررا . وبناء على ذلك عندما طرحت المعاهدة على مجلس الشعب للمناقشة أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكري موافقة الحزب على المعاهدة [2].

غيرأن ذلك لم يدم طويلا ، فقد بدأ الحزب يغير من موقفه من المعاهدة تدريجيا و تتصاعد حدة الخلافات مع الحكومة حول سبل تطبيقها و الآثار التي ترتبت عليها ، إلى أن قرر الحزب في بيان أصدره و نشرته صحيفة الشعب الناطقة باسمه [في ٣ مارس ١٩٨١] إسقاط الموافقة على المعاهدة و اعتبارها كأنها لم تكن ، وأعلن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد و ملحقاتهما [3].

وعموما يرجع تغيير موقف الحزب إلى عدة أسباب يتعلق بعضها بالممارسات الإسرائيلية و التفسير الإسرائيلي للاتفاقيات ، كما يرجع بعضها الآخر إلى التصرفات المصرية على ضوء الممارسات الإسرائيلية ، و أخير إلى عوامل سياسية أهمها تزايد السخط الشعبي و رفضه لتلك المعاهدة و خشية الحزب من عزلته جماهيريا إن هو استمر في تأييدها .

ومن المفارقات أن الحزب و صحيفته لم يكتفيا بمجرد إصدار بيانات

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ١٠٠ .
٢- لمزيد من التفصيل ، انظر ، مجلس الشعب ، مضبطة ٦١ بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٧٩ ، مصدر سابق ، صـ ١١١٣
٣- جريدة الشعب ، بتاريخ ٣ / ٣ / ١٩٨١ .

التنديد والمقالات الملتهبة و إنما لعبا دورا مهما في هذه المرحلة على صعيد التعبئة الشعبية لمواجهة كامب ديفيد و تداعياتها . فطالب الحزب بوقف التطبيع و مقاطعة البضائع الإسرائيلية ، و خصوصا بعد احتلال جنوب لبنان ثم ضرب المفاعل النووي العراقي [يونيو ١٩٨١] . وفتحت الصحيفة صدرها لبيانات قوى المعارضة بكافة اتجاهاتها خاصة بعد الضغط الرهيب الذي يتعرض له حزب التجمع الوطني في تلك المرحلة [١] . ووصل الأمر إلى أن أصبح السادات شخصيا عرضة لهجوم عنيف [٢] .

هكذا أصبح حزب العمل الاشتراكي الذي بدأ بالموافقة على كامب ديفيد طرفا فاعلا في القوى الوطنية التي التقت كلها في النهاية لمواجهة القوى الساداتية ؛ لتتصاعد حدة المواجهة و تصل ذروتها باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ حين قرر السادات وضع ما يقرب من ألفين من زعماء المعارضة في السجون ، و نقل عدد ضخم من الصحفيين وأساتذة الجامعات إلى وظائف إدارية لمجرد التنبيه لخطورة غزو الثقافة الإسرائيلية لمصر والاعتراض على سياسة السادات ونهجه في التعامل مع العدو الصهيوني ، لتنتهي الحقبة الساداتية و تغلق ملفاتها بهذه الصفحة [٣].

ثالثا : التيارات الإسلامية :-

يرتكز محور الخلاف بين السادات و التيارات الإسلامية على منهج السادات في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي و اتباع سياسة الحل المنفرد ، و من الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من دخول النظام الناصري في جولات تصادم متكررة مع جماعة الإخوان المسلمين إلا أن النهج الناصري في معالجة الصراع العربي / الإسرائيلي لم يكن مطلقا من بين أسباب هذا الصدام [٤] ، ليبقى

١- جريدة الشعب ، المصدر نفسه ، بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨١ .
٢- جريدة الشعب ، المصدر نفسه ، بتاريخ ٩ /٦ / ١٩٨١ .
٣- انظر ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، ص ١٠٣، كذلك ، شوقي خالد ، محاكمة فرعون : خبايا محاكمة قتلة السادات [القاهرة : سينا للنشر ط٢ ١٩٨٦] ، ص ١٥٧ .
٤- و على سبيل المثال كان سبب صدام عام ١٩٥٤ يرجع إلى رغبة الإخوان المسلمين في الهيمنة على الثورة و قياداتها ، أو على الأقل المشاركة في السلطة بنصيب أكبر - على نحو ما أوضحنا خلال الفصل التمهيدي - أما صدام منتصف الستينات فقد كان يرجع إلى موقف الإخوان من قضية الصراع الطبقي و منهج عبد الناصر الاشتراكي في حله .

الصراع العربي / الإسرائيلي بعيدا عن محور الخلافات بين الطرفين لأنه لم يكن هناك خلاف بينهما حول ضرورة التصدي لإسرائيل و مقاومة مخططاتها التوسعية ، و إن كانت المنطلقات الأيديولوجية و أسباب و وسائل كل منهما في إدارة هذا الصراع مختلفة [1] ، و لا ينفي ذلك محاولات السادات في فترة حكمه الأولى ، وبخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن يكسب ثقة التيارات الإسلامية و أن يعتمد عليها في مواجهة القوى المناوئة و بخاصة القوى اليسارية و الناصرية؛ فأفرج عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين و سمح لهم بممارسة نشاطهم العلني دون الانخراط في حزب سياسي .

وعلى الرغم من أن تيارات متعددة خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين ، مما جعل من إمكانية السيطرة عليها كلها مرة واحدة عملية صعبة ، إلا أن السادات تصور أن مجرد الإفراج عن قياداتها سوف يكون كافيا في حد ذاته لضمان ولائها له . و لقد سعد السادات كثيرا بلقب " الرئيس المؤمن " و تصورأن التسويق الإعلامي الضخم لهذا اللقب يمكن أن يحول دون تصادم هذه الجماعات معه [2] .

و من المفارقات أن هذه الجماعات سارت معه بالفعل على طريق التنديد بالحقبة الناصرية و خاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية و قضايا التأميم و الحراسات ، ولكنها لم تستطع أن تسايره في تصرفاته وسياساته كافة . و جاء نهجه في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي و جاءت مبادة القدس وزيارة السادات لإسرائيل لتكون بمثابة بداية الأزمة وأحد محاورالصدام العنيف بين الطرفين .

وعلى أية حال سنحاول فيما يلي تحليل موقف الجماعات الإسلامية من النهج الساداتي في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي منذ زيارة القدس وذلك من خلال تحليل ما طرحته مجلة الدعوة ـ بقدر اتساع المجال لذلك ـ و على

١- للوقوف على وجه المقارنة بين النظام الناصري و نظيره الساداتي فيما يتعلق بعلاقة كل منهما بالتيارات الإسلامية ، راجع ، إبراهيم قاعود ،عمر التلمساني شاهدا على العصر : الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة ، مرجع سابق على امتداد الباب الثالث و الرابع و الخامس من تلك المذكرات .

٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هالة مصطفى ، النظام السياسي و المعارضة الإسلامية ، صـ ١٣٠ ـ ١٣٥ .

الرغم من أن هذه الصحيفة لا تعبر عن التيارات الإسلامية كافة ، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من المجتمع الإسلامي و كيفية بنائه على أسس صحيحة ، إلا أن الخلافات بينها فيما يتعلق بقضية الصراع العربي / الإسرائيلي ليست جوهرية و ربما كانت خارج هذه المعادلة ، و بالتالي فإن موقف الدعوة يمكن أن يعبر عن موقف الجماعات الإسلامية بشكل عام من هذه المسألة .

و عموما فإن نظرة التيارات الإسلامية إلى جوهر الصراع العربي / الإسرائيلي لم تتغيرعلى الإطلاق منذ نشأة الصراع ، حيث تنبع هذه النظرة من منطلقات أساسية مفادها أن فلسطين أرض إسلامية ، وبالتالي فإن تهويد هذه الأرض يعتبر اعتداء على الإسلام . فالخطر الصهيوني هو خطر يهدد الإسلام يعادل في ذلك الخطر الصليبي قديما . و من هنا فإن هذه الجماعات الدينية لا تعترف بأي حق تاريخي لليهود على أرض فلسطين أو أي جزء منها . غير أن هذا الموقف المبدئي لم يكن يعني رفضا قاطعا لأية محاولات للتسوية السياسية ؛ فقد خضع هذا الموقف بدوره للاعتبارات السياسية و لعلاقات القوى بين الجماعات بالنظام الحاكم . فرغم اتسام موقف هذه الجماعات من زيارة السادات للقدس بطابع الحذر إلا أنها ذكرت بطابع اليهود و ماضيهم في نكث العهود و عدم احترامها ، و بالمقابل أهابت بوحدة المسلمين و عدم انقسامهم ، و أن الأمر بحاجة إلى البحث و التدبر للحكم على تلك الخطوة بالتأييد أو المعارضة [1]. و فضلت مجلة الدعوة أن تنتظر نتائج الزيارة قبل أن تحكم عليها وهاجمت موقف المسرفين في التأييد الذين وصل إسرافهم إلى حد المطالبة بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي لإزالة الروح العدوانية التي يتضمنها بالنسبة لصلة المسلمين باليهود ، كما هاجمت المسرفين في المعارضة و الذين وصلت معارضتهم إلى حد الاتهامات والتهديدات. لكنها أكدت في الوقت نفسه على موقف الإسلام من اليهود باعتبارهم " أشد الناس عداوة للذين آمنوا " ، و رفضت الدعوة إلى تزوير التاريخ الإسلامي ليتلاءم مع الموقف الراهن [2] . أما مجلة الاعتصام فقد كانت أكثر وضوحا و صلابة ، فهي و إن كانت

١- عمر التلمساني ، فلسطين قضية إسلامية ، الدعوة ، العدد ١٩ ، ديسمبر ١٩٧٧ .
٢- عبد العظيم المطعني ، تزوير التاريخ من أجل اليهود جريمة ، الدعوة العدد ٢٠ ، يناير ١٩٧٨ .

لم تهاجم الزيارة فورا إلا أنها أبدت تشككا واضحا حول نتائجها بسبب طبيعة العدو الشرس و أطماعه التوسعية . و في الوقت نفسه أبدت انزعاجها تجاه إيحاءات الصحافة المصرية حول ما يمكن أن تسفر عنه الزيارة و ما يتردد من أصداء و تصريحات حول مستقبل زاهر بتضافر العبقرية اليهودية مع إمكانيات العرب المادية و البشرية و عن الانفتاح المنشود فكريا و سياسيا و عقائديا و اقتصاديا [١] .

غير أن موقف بيجن من المبادرة ، خاصة بعد زيارته للإسماعيلية ، قد أطلق العنان لسيل من الهجوم على إسرائيل و كشف أهدافها التوسعية . لتنتقل مجلة الدعوة إلى مرحلة الحث على الجهاد وعدم التخلي عنه و تحذر من خروج مصر من حلبة الصراع ، والتشكك في أي أمل للحل السلمي مع اليهود [٢]. وبجانب تلك الرؤية الدينية للصراع حددت تلك الجماعة موقفها من كامب ديفيد على أسس سياسية واضحة منددة باتفاقيتي كامب ديفيد خاصة حرمان مصر من فرض سيادتها الكاملة على سيناء. فضلا عن إغفال قضية القدس ، كما لا يوجد في إطار الحكم الذاتي ما يوصي مطلقا بإمكانية استعادة الضفة وغزة [٣]. وعموما اتخذت مجلة الاعتصام الموقف نفسه تقريبا منتقدة الذين أيدوا كامب ديفيد ، وانتقدت تداعياتها [٤].

و بعد إبرام " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية حددت مجلة الدعوة منها موقفا صريحا ورافضا ، ووصفت ذاك الصلح بأنه السلام المستحيل بين مصر و إسرائيل لأنه لن يكون سلاما شاملا و إنما سلاما مفتعلا ، فالسلام الحالي هو سلام إسرائيلي سوف يكون تحت رحمة القوة النووية الإسرائيلية فضلا عن أنه يحمل مخاطر اقتصادية عديدة و مخاطر ثقافية و إعلامية جسيمة[٥]. ثم بدأت

١- حسين عاشور ، الخطر القادم ، الاعتصام ، ٣ ديسمبر ١٩٧٧ .
٢- عصام سباق ، الصراع العربي / الإسرائيلي له طبيعة خاصة ، الدعوة ، العدد ٢٨ ، سبتمبر ١٩٧٨ .
٣- و بدا أن مهمة السادات لم تقتصر على تمزيق العروبة و تفتيت الشعب المصري ، بل تعدت صمام الأمان و سلكت نهج تطبيق بروتوكولات حكماء صهيون ، لمزيد من التفاصيل ، انظر ، تحقيقات قضية اغتيال السادات ، يطرحها شوقي خالد ، محاكمة فرعون ، مرجع سابق ، صـ ١٥٨ - ١٦١ . فقد كشفت مجلة الدعوة في عـــددها [٣٢] الصادر بتاريخ يناير ١٩٧٩ ، عن تقرير خطير للمخابرات الأمريكية [سري للغاية] تنصح فيه المخابرات الإسرائيلية بوضع خطة جديدة لتصفية الحركات الاسلامية و ضرورة توجيه ضربة قوية لهذه الجماعات قبل توقيع الاتفاقية ضمانا لتمريرها .
٤- مجلة الاعتصام ، بتاريخ ٢ /١١ / ١٩٧٨ .
٥- مجلة الدعوة ، العدد ٤٠ ، سبتمبر ١٩٧٩ .

الدعوة تفسح مجالا متزايدا لأخبار التطبيع و تحذر من مخاطره و بخاصة محاولة احتواء العقل العربي وترويضه. وجاء قرار الكنيست بإعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ليدفع بالمعارضة إلى ذروتها لتصل إلى حد الصدام[1] . و لكنها في الوقت نفسه انتقدت القرارات العربية بتوقيع عقوبات ضد مصر[2] . هكذا فإن مجلة الدعوة بما تمثل من تيارات دينية ، ومعها باقي الجماعات الدينية الأخرى قد وصلت في علاقاتها بالسادات إلى مفترق طرق مع بداية عام ١٩٨١. و كما حدث مع باقي فصائل الحركة الوطنية لم تعد الجماعات الدينية تراعي شخص السادات أو تجنبه هجومها ، ليصل الحد إلى الإيماءة بأن السادات قد خرج عن الإسلام ، أو على الأقل التشكيك في صدق نواياه . وتصاعد الصدام بين الجانبين ، و أصبح السادات بالنسبة لبعض فصائل هذه الجماعات على أقل تقدير شخصا يحل دمه [3] لتصل الأمور إلى منتهاها عقب اعتقالات سبتمبر باغتيال السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١على يد مجموعة تنتمي إلى تنظيم « الجهاد» [4] . لتفاجئنا جماعة الإخوان ذاتها بعد ما يقرب من ٣٥ عاما على كامب ديفيد بعقد اتفاق مع واشنطن وتل أبيب وحركة حماس، يتم بموجب هذه الصفقة التنازل عن ٧٥٠كم٢ من شمال سيناء لحركة حماس لتوسيع غزة تنفيذا لمخطط الوطن البديل مقابل وصولهم للحكم ومبلغ ٨ مليار دولار. إلا أن ثورة الشعب المصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ومساندة الجيش نجحت في إزاحة حكم الإخوان قد أطاحت بتلك المخططات وأفقدت الجميع توازنه لتواجه مصر مؤامرات دولية وحملات إرهابية شرسة.

أما عن ردود الفعل العربية إزاء المعاهدة :

فقد اجتاحت عاصفة الغضب والحزن سماء الوطن العربي للتصدي لمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية ، وأعلن الحداد في العواصم العربية ، واكتظت

١- وبخاصة إزاء تداعيات تطبيع العلاقات و أثره على التشريع المصري و عقوبة من يعارض معاهدة السلام ، انظر ، مجلة الدعوة ، العدد٥٠ ، يوليو ١٩٨٠ و العدد [٦٣] بتارخ يوليو ١٩٨١ .

٢- الدعوة ، العدد ٣٧ ، يونيو ١٩٧٩ .

٣- دفع مبارك السادات لإعتقالات سبتمبر، وكان وراء فتوى إهدار دم السادات فقد أبلغ مرشد الإخوان أن السادات وعد بيجن بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل ، انتقاما من السادات الذي كتب إقالة مبارك و أخفاها في نهاية مايو ١٩٨٠، انظر، الوثائق البريطانية / روزاليوسف العدد ٢١٠٩ بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٢ .

4- Bruce K . Rutber Ford , Egypt after Mubarak,Liberalism,Islam,and Democracy in the Arab World,Princeton University Press 2008 , p 83 .

الشوارع بالمتظاهرين وتعددت أعمال الشغب ضد مقار البعثات الدبلوماسية المصرية . وتصدت الحكومات لنظام السادات ، باتخاذ قرارات حاسمة على كافة المستويات وفرض عقوبات شاملة على مصر - وهو ما سوف نتناوله تفصيلا في استعراض العلاقات المصرية العربية [1] . وعلى الجبهة الفلسطينية كان الوضع أشد عنفا وضراوة ، حيث اندلعت المظاهرات و الاضطرابات في الضفة وغزة التي تحولت إلى انتفاضة شاملة عقب التوقيع على المعاهدة ، واتخذت طابعا أعنف وأشمل وزادت حدة الاستنكار للمعاهدة لما تشكله من تطورات خطيرة على القضية الفلسطينية ومصير الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة. وهو ما جسد رد الفعل على المستويين الرسمي والشعبي الذي أجمع على إدانة المعاهدة المنفردة ، ورفض الحكم الذاتي المقترح حيث أنه لا يحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني وإدراكه التام لهذه الخدعة [2] .

ونخلص من التحليل النهائي لمعاهدة السلام في هذا السياق العام إلى أنه من الواضح أن أخطارها وتداعياتها بالتأثير السلبي على مصير القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع العربية بشكل عام كان من بين دوافع الرفض المصري الشعبي لها ، بجانب التأثير السلبي للمعاهدة على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر ، والتي شكلت المحور الأساسي للرفض الشعبي المصري لتلك المعاهدة، بخاصة بعد أن اتضحت أبعادها كاملة إلا أن عدم اتفاق الأطراف العربية على استراتيجية موحدة في مواجهة إسرائيل ، والعجز عن إيجاد بديل عما طرحه السادات وشرع في تنفيذه ؛ قد جعل موقف القوى الوطنية الرافضة أكثر صعوبة وسهل في الوقت نفسه من مهمة السادات الذي لم يكترث كثيراً لأبعاد ذلك ومدى مساهمتها بقدرما - بجانب آليات الحركة الاجتماعية المصرية في إطار الممارسات الساداتية على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية - فيما وصلت إليه الأمور باغتيال السادات وإسقاط نظامه ليبدأ عهد جديد .

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، توفيق فياض ، انتفاضة المناطق المحتلة ضد المعاهدة ، شؤون فلسطينية مايو ١٩٧٩ ، صـ ١٣٦ .
٢- المرجع نفسه .